CBD

UNEP

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/6/12/Add.3
14 February 2002
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي
الاجتماع السادس
لاهاى ٧-١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢
البند ١٧-٦ من جدول الأعمال المؤقت *

التدابير الحافزة

تقرير تجميعى عن دراسات الحالات وأفضل الممارسات بشأن التدابير الحافزة وكذلك معلومات عن الحوافز المناوءه، التى وردت من الأطراف ومن المنظمات ذات الصلة

مذكرة من الأمين التنفيذى

أولاً : مقدمة

١- فى الفقرة ٦ من توصيتها ٩/٧ بشأن التدابير الحافزة دعت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والعلمية والتكنولوجية (هفمعتت) الأمين التنفيذى إلى تقديم المعلومات التى تم جمعها بشأن الحوافز المناوئة إلى مؤتمر الأطراف فى اجتماعه السادس. ووجهت هفمعتت فى الفقرة ٩ من التوصية نفسها الدعوة إلى :

> "الأطراف كى تقدم دراسات حالات وأفضل الممارسات بشأن التدابير الحافزة وتنفيذها قبل الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف. وينبغى أن يقوم الأمين التنفيذى بإتاحة هذه المعلومات الهامة بشأن التدابير الحافزة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية قبل الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف".

٢- تتضمن الوثيقة الحالية نظرة إلى المعلومات ودراسة الحالات بشأن التدابير الحافزة، شاملة الحوافز المناوئة، التى قدمتها إلى الأمانة الأطراف والمنظمات ذات الصلة تلبية لهذه الطلبات من هفمعتت. والمعلومات المتعلقة بدراسات الحالات وبأفضل الممارسات واردة فى القسم الثانى، بينما المعلومات المقدمة بشأن الحوافز المناوئة موجزة فى القسم الثالث.

* UNEP/CBD/COP/6/1 and Corr.1/Rev.1

من باب الاقتصاد لم يطبع إلا عدد من هذه الوثيقة فالمرجو من المندوبين التفضل بإحضار نسختهم إلى الاجتماع وعدم طلب نسخ إضافية

٣- إن مؤتمر الاطراف، فى اجتماعيه الثالث والرابع، دعا الاطراف إلى تقديم دراسات حالات بشأن التدابير الحافز. واستجابة لهذه الدعوى قدمت الأطراف والحكومات والمنظمات، قبل الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف، ٤٤ دراسة حالات إلى الأمين التنفيذى. وقام الأمين التنفيذى بتلخيص تلك الدراسات فى وثيقة أعلامية أعدها للاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف هى الوثيقة (UNEP/CBD/COP/5/INF/14). وبالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات المتعلقة بالحوافز المناوئة أى بوسائل وطرائق تبينها وإزالة أو تخفيف وقعها السلبى على التنوع البيولوجى، أوجزها الأمين التنفيذى فى مذكرته بشأن مزيد من تحليل تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة ، التى أعدها للاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/5/15)

٤- ثم أن مؤتمر الأطراف، بمقرره ١٥/٥، طلب من الأمين التنفيذى أن يتعاون مع المنظمات ذات الصلة وأن يقوم من خلال هذا الجهد، وكمرحلة أولى، بتجميع ونشر معلومات إضافية عن الصكوك والأدوات التى تساند الحوافز الإيجابية، وبيان أدائها، والاستمرار فى تجميع المعلومات عن الحوافز المناوئه لإزالة وقعها السلبى أو تخفيفه على التنوع البيولوجى، من خلال دراسات حالات ومن خلال الدروس المستفادة. والمعلومات التى وردت من المنظمات، إجابة إلى رسالة أرسلها الأمين التنفيذى فى سبتمبر ٢٠٠٠ موجزة فى مذكرة وضعها الأمين التنفيذى بشأن الاقتراحات المتعلقة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة، أعدت للأجتماع السابع لـــ هفمعتت (UNEP/CBD/SBSTTA/7/11).

٢- تجميع المعلومات التى وردت من الأطراف والمنظمات : دراسات الحالات وأفضل الممارسات

ألف - المعلومات التى وردت من الأطراف

١- وثيقة مقدمة من كندا

٥- قدمت كندا وثيقة عنوانها *التدابير الحافزة : أمثلة على دراسات الحالات والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات*، تلخص خطط كندا وانجازاتها فيما يتعلق باستعمال التدابير الحافزة. وتقول الوثيقة أنه توجد فى كندا مستويات شتى من حكومية وغير حكومية قد وضعت برامج حافزة لحفظ الموائل الزراعية، وهى توفر حوافز ومساعدة تقنية لتعزيز تقنيات الفلاحة التى تفيد الحياة الآبدة وملاك الأرض. والأمثلة التى ضربت تشمل هيئة Ontario Land CARE و * ، و Prairie CARE programmes ، والبرنامج البيئى لخطة المزارع فى انتاريو وبرنامج Ontario land stewardship programme . وصدرت حوافز لتحويل الأراضى الهامشية الجارى زراعتها إلى غطاء دائم لإنتاج الأعلاف أو الاشجار بموجب برنامج "الغطاء الدائم" فى ولاية كولومبيا البريطانية. ١-

٦- وتوجد فى الولايات والأراضى الكندية طائفة واسعة من البرامج الحافزة لحماية الأراضى التى تعد موائل هامة للحياة الآبدة. والأمثلة المضروبة تشمل Alberta Buck for Wildife Program و Manitoa Critical Wildife

---

* معنى CARE هو حفظ الزراعة والموارد والبيئة.

١- يمكن الحصول على معلومات إضافية من العنوان www.ducks.ca/habitat/pcare.html و www.agr.ca/policy/enviroment/eb/public_htm/pdfs/biodiyersity/boinit_cap.pdf

Habitat Program ٢-، و Saskatchewan Fish and Wildife Development Fund ، The Nova Scotia Habitat Conservation Fund ٣-، و Quebec Act Respecting Nature Reserves on Private Land، وكلها من شأنها أن تعزز إسهامات ملاك الأرضى فى حفظ التنوع البيولوجى.

٧- وتوجد فى Ontario عدة برامج تنطوى على حوافز ضريبية (تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها)، للمساهمين المؤهلين القائمين بحفظ الأراضى. فمثلاً يعطى برنامج Ontario Conservation Land Tax Incentive Program ٤- ، إعفاء قدره ١٠٠% من الضرائب على الجزء المؤهل من الملكية. وتشمل البرامج الأخرى برنامج Ontario Managed Forest Tax Incentive Program ٥- و Ontario Farmland Taxation Policy Programوبموجب برنامج الإصلاح الضريبى الايكولوجى الذى صدر عن الدائرة المستديرة الوطنية بشأن البيئة والاقتصاد يجرى استكشاف الخيارات فى سبيل إعادة توجيه البرامج الحكومية الخاصة بالضرائب والإنفاق نحو مساندة هدف التنمية المستدامة، شاملاً قضايا مثل ضياع التنوع البيولوجى وحماية المناظر الطبيعية الايكولوجية. وفى عام ١٩٩٩ تضمنت توصيات لجنة NRTEE Greening the Budget Committee إلى وزير المالية توصية بحماية وحفظ المجال الطبيعى بتخفيض الضرائب على المكاسب الرأسمالية بمقدار ٥٠% بالنسبة للتبرعات الايكولوجية، مع إنشاء صندوق رعاية لحفظ الموائل ٦-.

٨- ويوجد كثير من المجموعات الكندية للحفظ لديها اتفاقات مع ملاك خصوصيين للأرض. وتنطوى هذه الاتفاقات فى المعتاد على نقل جزء من حقوق الملكية من يد المالك الراغب فى ذلك إلى يد فريق للحفظ، يعطيه حق تقييد نشاط التنمية وفقاً لشروط الاتفاق. فإذا حدث هبوط فى قيمة الأرض نتيجة لذلك الاتفاق فيمكن أن يحصل مالك الأرض على تخفيض ضريبى برسم الأعمال الخيرية، يوازى قيمة الهبوط.

٩- والتبرعات من ملاك الأراضى الخصوصيين بأراض حساسة من الناحية الايكولوجية آخذة فى الظهور كأداة هامة فى حفظ الأنظمة الايكولوجية الحساسة والتنوع البيولوجى. وثلثا الضريبة على المكاسب الرأسمالية المفترض أنها مرتبطة بأى تبرع ايكولوجى معفاة من الضريبة على الدخل. وحتى اليوم تم التبرع بأكثر من ٣٠٠ هدية مجموع قيمتها يزيد عن ٣٥ مليون دولار. ٧-

١٠- إن صائدى الاسماك، بتأييدهم مدونة السلوك الكندية لعمليات صيد السمك المسئولة، يتطوعون بإتخاذ التدابير اللازمة لصيد الأسماك وإدارة شئونها بطريقة مسئولة للحفاظ على استعمال موارد كندا من المياه العذبة والبحرية بطريقة مستدامة ولتحقيق استدامة مصائد الاسماك الكندية من الناحية الايكولوجية. وقد صدقت الآن على هذه المدونة أساطيل ومنظمات صيد الأسماك تمثل أكثر من ٨٠% من المحصول السمكى التجارى الكندى.

٢- أنظر www.gov.mb.ca/natres/wildife/managing/cwhp.html .

٣- أنظر www.gov.ns.ca/natr/wildife/habfund/.

٤- أنظر www.mnr.gov.on.ca/mnr/cltip/ .

٥- www.mnr.gov.on.ca/MNR/mftip/home.htm

٦- يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من www.nrtee-trnee.gc.ca

٧- يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من www.cws-scf.ec.gc.ca/ecogifts/

١١- وبموجب برنامج رعاية الموائل تهدف الحكومة الفيدرالية إلى تعزيز ما يوجد وما يستجد من أنشطة الحفظ المساندة لممارسات صون الأراضى والموراد للإبقاء على الموائل ذات الأهمية الحرجة للأنواع التى يتبين أنها معرضة للإنقراض وتحقيق إعادة انتعاشها. وفى ربيع ٢٠٠٠ أعلنت الحكومة الفيدرالية تخصيصها تمويلاً جديداً قدره ٤٥ مليون دولار على خمس سنوات لبرنامج رعاية الموائل. ٨-

٢- وثيقة مقدمة من الجماعة الأوروبية

١٢- قدمت الجماعة الأوروبية خطط عمل الاستراتيجية والمواضيع المتعلقة بالتنوع البيولوجى داخل الجماعة (وهى تتعلق بالموارد الطبيعية والزراعة وصيد الأسماك والتنمية والتعاون الاقتصادى) ٩- ، وتتضمن خطط العمل تحليلاً لما يوجد من صكوك فى الجماعة الأوروبية ولوقعها السلبى والإيجابى على التنوع البيولوجى، والإصلاحات التى انجزت والاصلاحات أو الأعمال المستجدة المطلوب تعزيزها أو تنفيذها فى سبيل إدماج شواغل التنوع البيولوجى فى السياسات القطاعية للجماعية الأوروبية على نحو أفضل. أن خطة العمل - مثلاً - بشأن حفظ الموارد الطبيعية تغطى طائفة واسعة من المجالات ومن التدابير التنظيمية أو الحافزة، مصنفة تحت أربعة أهداف رئيسية، مع تحليل ما يوجد من أدوات وما هو لازم من تغييرات أو خطوات لتحقيق نتائج ايجابية أفضل. ومن بين التدابير الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية الكثيرة ينبغى ألا ننسى الآليات المتعلقة بالمسئولية وخطة العمل المتعلقة بوجوب لصق البطاقات الدالة على الناحية الايكولوجية وعمليات المراجعة الايكولوجية، وكلها ذات دور محتمل كحوافز على صيانة البيئة.

١٣- وفى حالة خطة العمل المتعلقة بالزراعة وردت مناقشات للأحكام الرئيسية التى تنطوى عليها السياسة الزراعية المشتركة والتى يمكن استعمالها لصون التنوع البيولوجى. وتبين الوثيقة التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجى والمنطق الكامن وراء التدابير المتعلقة بالبيئة الزراعية وتتضمن أيضاً بيان الأهداف والجداول الزمنية لتنفيذ الترتيبات اللازمة للأولويات الواردة فى خطة العمل. وهناك وثيقتان أخريان (هما مصائد الأسماك وخطط العمل التعاونى)، تشملان نوعاً مماثلاً من التحليل والاقتراحات لتعديل أو مواءمة الصكوك والأدوات الموجودة فى سبيل تعزيز الحوافز الرامية إلى حفظ أو إعادة إنعاش التنوع البيولوجى.

٣- وثائق مقدمة من سانت لوتشيا

١٤- قدمت سانت لوتشيا اربع وثائق هى :

(أ) تدابير حافزة ، وهى تقدم للموضوع بضرب عدة أمثلة على التدابير الحافزة المناوئه ثم تقدم دراسة حالة بشأن ترتيبات تقاسم المنافع فى Mankote Mangrove (أنظر الفقرتين ١٥-١٦ أدناه)

٨- يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من http://www.speciesatrisk.gc.ca/sar/media/back2_e.htm.

٩- موجودة فى http://biodiversity-chm.eea.eu.int/convention/cbd_ec/strategy/BAP_html.

(ب) تدابير حافز تستعملها هيئة St. Lucia National Trust فى المناطق المحمية، وهى تتضمن معلومات عن الحوافز الإيجابية المستعملة فى إدارة شئون Praslin Protected landscape (أنظر الفقرة ١٧ أدناه).

(ج) "التكيف مع طريقة جديدة فى الحياة – مناطق الشئون البحرية وصائدو الأسماك" (تأليف Dawn D Pierre) وهى عبارة عن دراسة حالة بشأن منطقة Soufriere Marine Management Area (أنظر الفقرتين ١٨-١٩ أدناه).

(د) وثيقة فيها المعلومات الخلفية عن الموضوع عنوانها Incentive Measures used in Protected Areas by the St. Lucia National Trust، وهى التدابير المشار إليها فى الفقرة الفرعية (ب) أعلاه وتقرير وطنى National Report for Saint Lucia، قدم أصلاً إلى الاجتماع الأول CITES Wider Caribbean Hawksbill Turtle Dialogue Meeting، بمكسيكو، ١٥-١٧ مايو ٢٠٠١، وهو عبارة عن موجز للخطة الوطنية لسانت لوتشيا فى مجال الإدارة وجهود إنعاش السلاحف البحرية.

دراسة حالة : ترتيبات تقاسم المنافع فى منغروف مانكوت (Mankote Mangrove)

١٥- إن هذا المنغروف سبق استعماله لإنتاج الفحم الخشبى منذ ١٩٦٠. وعندما أعلنت منطقة منكوت كمنطقة محمية فى ١٩٨٦ باعتبارها أكبر سلسلة متاخمة من المنغروف، طرحت مبادرة لإنقاذ المنغروف والحفاظ على الدخل المتحصل لمنتجى الفحم الخشبى. وتم إقرار خطة لإدارة المنغروف، تحاول احترام الاستعمالات والمواقف الشعبية القائمة من قبل، مع إشراك كامل للمستعملين فى عملية صنع القرار. ونتيجة لحوار موسع تم الاتفاق على مجموعة من القواعد فى سبيل الاستعمال المستدام للمنغروف من جانب الجمعية التعاونية غير الرسمية لمنتجى الفحم الخشبى، والوكالات الحكومية المختصة. وقد أتاح وجود هذه الجمعية التعاونية للسلطات أن تدير شئون المنطقة بطريقة مجدية للتكاليف بتطبيق استراتيجية تشرك المستعملين فى شئونها بدلاً من إيكال الأمور مباشرة إليهم. ومشاركة المجموعة فى هذا المشروع كانت له صلة مباشرة بالمنافع التى استطاعوا أن يجنوها كأفراد من خلال اشراكهم، بما فى ذلك توريد مقادير أكبر ومضمونة من الخشب لصنع الفحم الخشبى.

١٦- بفضل هذا الجهد التعاونى انعكست منذ السنوات ١٩٨٠ اتجاهات التدهور فى الغطاء الشجرى. والظروف الكامنة وراء هذا الانعكاس تعزى إلى التحول عن سياسة الباب المفتوح فى التوصل إلى نظام من الملكية الجماعية. والواقع أن خطة الإدارة تمثل اعترافاً بحقوق أصحاب المصلحة فى استعمال الأخشاب بما فيهم من لا يملكون حقوقاً قانونية فى الموارد التى يجرى استغلالها. والدرس الاساسى المستفاد من دراسة الحالة هو أن المشروعات المتكاملة للحفظ والتنمية كفيلة بأن تكون فعالة ومجزية إذا أمكن أن تؤدى إلى تفادى ظروف الباب المفتوح وإلى تحديد حقوق الملكية.

دراسة حالة : منطقة المناظر الطبيعية المحمية Praslin Protected Landscape

١٧- تم وضع ترتيبات شراكة مع أحد ملاك الأرض الخصوصيين ومع فريق التنمية الجماعية فى القرية المتاخمة لمنطقة المناظر الطبيعية المذكورة. ويجرى تقاسم الرسوم التى تحصل من الزائرين مع فريق تنمية الجماعة ومع المالك

الخصوصي، على أساس صيغة متفق عليها. وبالاضافة إلى ذلك استعملت أموال المشروع لتنمية مقدرة أفرقة الجماعة على إدارة الموارد بطريقة مستدامة مما أدى إلى إيجاد ثقافة قائمة على حسن الجوار بين المنطقة المحمية وبين الجماعة. يطبق الاحتكار Trust كذلك سياسة تعطى أعلى درجة من الأولوية للجماعات القريبة فيما يتعلق بتوفير العمالة، سواء فى مرحلة وضع المشروعات (هندسة الطرق ... الخ) وفى مرحلة الإدارة (كمرشدين للجولات السياحية وكعاملين فى شئون الصيانة وإدارة المواقع والمراكبية ... الخ). وهناك أشكال أخرى من الحوافز الإيجابية تنشأ عن برامج التثقيف البيئى وعن عقد كثير من الاجتماعات لأفراد الجماعة.

دراسة حالة : منطقة إدارة The Soufriere Marine Management Area (SMMA)

١٨- عندما أنشئت الـ SMMA رسمياً فى ١٩٩٥ أضاع صائدو الأسماك المحليون كثيراً من مناطقهم المتعلقة بصيد الأسماك فى الأجراف البحرية. وسيحتاج الأمر أن ينتظروا عدة سنوات كى يستفيدوا بدرجة محسوسة من إيجاد مناطق احتياطية جديدة ومحمية حماية فعالة، إذ من المتوقع حدوث تأثير ينشأ عن عملية "إنسكاب الأسماك" "spill-over" وفى سبيل تخفيف الضغوط التى عاناها صائدو أسماك منطقة السوفرييز فى هذه الأثناء وفى سبيل تخفيف الضغط اللاحق الذى يقع على موارد السواحل القريبة، تم وضع عدة مبادرات. وقد تضمنت تلك المبادرات إعطاء إعانات مؤقتة خلال فترات الصعوبات الشديدة وإعطاء حقوق محدودة فى مجال صيد الأسماك. ووضعت خطة لإعادة شراء شبك الخياشيم gill-net بعد تركيبها عند ما تبين أن هذا الشبك يحدث ضرراً بليغاً بالأجراف المرجانية فى منطقة SMMA. وتم تصميم قدرات تدريبية وإنشاء صندوق استثمار لمساعدة صائدي الأسماك على بذل أنشطة غير الصيد على السواحل. وأدى تزايد استعمال منطقة SMMA من جانب أصحاب اليخوت ومن هواة الغطس إلى نشوء دخول لمنطقة SMMA، عن طريق إصدار تراخيص لمن يستعملونها وإلى توليد دخول لجماعة السوفرييز كلها (عن طريق السياحة). وقد أدى تحصيل رسوم من المستعملين إلى ما يقرب من تمويل ذاتى كاف لمنطقة الإدارة البحرية.

١٩- وفى حالة SMMA أصبح واضحاً ما تحقق حتى الآن من زيادة الارصدة السمكية فى طوائف الأسماك التى لا يتناولها الصيد ولكن هذا التزايد لم يظهر بعد واضحاً فيما يصاد من أسماك فى مناطق الصيد. وبذلك فإن المكاسب التى جنيت حتى الآن لا تزال ضعيفة وترتهن ارتهاناً شديداً بالنقص الشديد لأنشطة الصيد فى المناطق الاحتياطية للأسماك. وتنظر هيئة سانت لوتشيا المسئولة عن خطة الإدارة الوطنية وجهود انعاش السلاحف البحرية فى مزيد من تنمية مناطق الإدارة البحرية التى يقصد منها حل مشكلة تدهور الموارد وحل المنازعات بين من يستعملون الموارد عن طريق ترتيبات للإدارة المشتركة وإيجاد تشاور بين أصحاب المصلحة.

باء - معلومات مقدمة من المنظمات

١- الاتحاد العالمى للحفظ (IUCN)

٢٠- قدم الـ IUCN قائمة تتعلق باستعمال التدابير الحافزة على حفظ التنوع البيولوجى، وتشمل معلومات عن الحوافز المناوئه كما قدم سلسلة جامعة من ٣١ دراسة حالة بشأن الحوافز الايجابية والسلبية والحوافز المناوئه.

٢١- والسلسلة المذكورة مرفقة بهذه الوثيقة.

٢- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD)

٢٢- تلقى الأمين التنفيذى من الـ OECD كتاباً عنوانه Handbook of Biodiversity Valuation: A Guide for Policy Makers يركز على طبيعة القيم المرتبطة بالتنوع البيولوجى وعلى الأساليب المنهجية التى يمكن الأخذ بها لتحديد القيم المرتبطة بأغراض السياسة العامة. وقد تم تبين التقييم باعتباره تدبيراً حافزاً فى كتاب الـ OECD الذى عنوانه Handbood of Incentive Measures for Biodivesity Design and Implementation (١٩٩٩). ويتضمن هذا الكتاب الجديد مجموعة متنوعة عن دراسات الحالات لبيان عمليات التقييم التى تجرى فى بلدان المنظمة المذكورة:

(أ) استراليا : تقييم التدفقات البيئية لإعادة إنعاش الاراضى الرطبة : تطبيق نماذج مختارة فى منطقة وادى مكارى Macquarie Valley.

(ب) النمسا : التنوع البيولوجى والمناظر الطبيعية وخدمات النظام الايكولوجى فى الزراعة والحراجة (الغابات) فى منطقة جبال الألب النمساوية - أسلوب فى التقييم الاقتصادى.

(ج) كندا : تطبيق عمليات تقييم الأضرار البيئية والموارد فى منطقة المحيط الأطلنطى بكندا.

(د) الجمهورية التشيكية : التقييم التطبيقى للتنوع البيولوجى.

(ه) هنغاريا : ضياع قيمة الأرضى الرطبة فى Szigetkoz بسبب وضع نظام خزان Gab Ikovo-Nagymaros : تطبيق عملية نقل المنافع فى هنغاريا.

(و) النرويج : الخطة النرويجية الرئيسية للموارد المائية - خطة وطنية منسقة للموارد غير المستغلة لتوليد الطاقة الكهربائية المائية : التقييم التطبيقى للتنوع البيولوجى.

(ز) سويسرا : الدفعات المباشرة للتنوع البيولوجى الذى يحققه المزارعون السويسريون : تفسير اقتصادى لصنع القرار الديمقراطى المباشر.

(ح) المملكة المتحدة : تقييم إدارة شئون التنوع البيولوجى فى الغابات البريطانية، بلجنة الحراجة.

(ط) المملكة المتحدة : الإدارة المتكاملة للأراضى - تقييم منافع الحفظ وإعادة التأهيل.

ثالثاً : تجميع المعلومات الواردة من الأطراف والمنظمات : الحوافز المناوئه

ألف - المعلومات الواردة من الأطراف

١- معلومات من كندا

٢٣- تبين من الاستراتيجية الوطنية الكندية للغابات ١٩٩٨-٢٠٠٣، وجود حاجة ملحة إلى إزالة الحواجز السلبية وإيجاد الحوافز الايجابية فى سبيل الإدارة المستدامة لمناطق الاشجار والأخشاب. ومما يتطلع إليه "إطار العمل" ، استعمال الحوافز فى سبيل الاستثمار فى إدارة تلك المناطق بما فى ذلك فرض الضرائب الملائمة وتنفيذ برامج لإدارة مناطق الاشجار والاخشاب. وبالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق تغييرات مناسبة فى قانون ضرائب الدخل الفيدرالى وفى القوانين المفروضة على مستوى الولايات والبلديات، سوف يسهم بطريقة بناءه فى ايجاد استثمارات وغلة عادلة ومجزية من التنمية المستدامة لمناطق الاشجار. ١٠

٢٤- وأشارت كندا كذلك إلى الوثيقة التى عنوانها Using the Income Tax Act of Canada to promote Biodiversity and Sensitive lands Conservation: Canadian Case study on a National Tax Incentive measures for Biodiversity Conservation (وهى دراسة حالة دعا إليها فريق خبراء الـ OECD المعنى باقتصاديات التنوع البيولوجى). وهذه الدراسة واردة بوصفها الحالة ٢٦ فى الوثيقة الإعلامية المعدة للاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/5/INF/14).

٢- معلومات مقدمة من سانت لوتشيا

٢٥- هناك عدة أحكام واردة فى قرار سانت لوتشيا بشأن حفظ الغابات والتربة والماء (بتطبيق حد أقصى على حجم الأشجار وتحصيل رسوم على أسعار الأخشاب) تم تبينها باعتبارها أسهمت فى ضياع التنوع البيولوجى فى الغابات وكان لها تأثير سلبى على مختلف الأنظمة الايكولوجية للغابات والخطوط الفاصلة لإنحدار المياه. وقد أدت الاصلاحات التى جرت بعد ذلك فى عام ١٩٨٧ إلى تخفيض هائل فى شراء الأخشاب المحلية مما أدى إلى تعزيز إدارة شئون الموارد البيولوجية للغابات.

باء - معلومات من المنظمات

IUCN -١

٢٦- فى ورشة عقدها الـ IUCN بمدينة غلاند فى سويسرا من ٢٢-٢٧ ١٩٩٦ بشأن "استعمال الاقتصاد للتصدى لضياع التنوع البيولوجى" قدم عدد من دراسات الحالات والأوراق المتضمنة المعلومات الأساسية بشأن موضوع الأعانات الضارة وضياع التنوع البيولوجى، وهى تشمل المؤلفات الآتية :

١٠- للحصول على مزيد من المعلومات أتصل بـ http://nrcan.gc.ca/cfs/nfs/strateg/control_e.html.

(أ) Norman Myers (1996) : Perverse Subsidies؛ *-١١

(ب) George Oyer and Juan Carlos Belausteguigoitia (1996): Structural Adjustment, Market and Policy Failures: The Case of Maize؛ -١٢

(ج) Timothy Swanson (1996): The Underlying Causes of Biodiversity Decline: An Economic Analysis؛ -١٣

٢٧- والمؤلف الأول (Preverse Subsidies...) يعالج مسألة الإعانات الضارة بالمصالح الشاملة والطويلة الأجل للمجتمع، بدراسة حالات الإعانات لمصائد الأسماك البحرية دراسة تفصيلية. ويقول المؤلف إن جميع مصائد الأسماك البحرية الرئيسية تعتبر مشوبة باستغلال مفرط مما أدى إلى تناقص ما يصاد من أسماك منذ ١٩٨٩ على الرغم من أن الحصاد العالمي قد تزايد بمقدار خمسة أضعاف من عام ١٩٥٠. والإعانات الرامية إلى حفظ عمالة صائدى الأسماك، تفاقم الحالة بالسماح لصناعة صيد الاسماك بالاستمرار فى الاستغلال المفرط للصيد على الرغم من تناقص ما يصاد سنوياً. ونتيجة لذلك توجد الآن قدرة استخراجية مفرطة فى صناعة صيد الأسماك. وهناك عدة تدابير مقترحة تتعلق بالسياسة العامة مثل استعمال الاعانات لإعادة تدريب صائدى الأسماك الذين يفقدون عملهم بسبب تناقص المقادير المصيدة - سواء أكان سبب التناقص هو تناقص الأرصدة السمكية أو حدوث تغيرات فى السياسة العامة، مع إدخال عدد محدود من حقوق الإتجار والتبادل فى مجال صيد الأسماك لصالح صائدى الأسماك الفرديين.

٢٨- أما المؤلف الثانى (Structural Adjustment...) فهو يقوم بتحليل آثار سياسات التصحيح الهيكلى فى الزراعة على تنوع المحاصيل وذلك بمعالجة الحالة المحددة للذرة فى المكسيك. فقد قامت حكومة المكسيك بإدخال أنواع ذات غلة عالية من الذرة فى القطاع الزراعى فى محاولة لرفع مستوى الانتاجية. ومن حيث الوقع على التنوع البيولوجى كانت النتيجة التحول عن الأنواع التقليدية من الذرة إلى الأنواع ذات لغلة العالية، وتبعاً لذلك إلى ضياع تنوع الذرة. والمشكلة الرئيسية هى أن المنافع الناشئة عن المحاصيل لا تدخل فى صلب السوق الداخلى ولذا لا يأخذها فى الحسبان راسمو السياسة العامة الوطنية. وفى المستقبل يجب أن يتم رسم السياسة العامة على المستوى المحلى وأن يجرى فى تشاور مع المزارعين المحليين، إلى حد أبعد مما يحدث الآن. وكثيراً ما تفشل التصحيحات الهيكلية فى السياسات الزراعية فى النظر إلى الآثار على المستوى الميكرو اقتصادى. وقد يكون من هذه الآثار ضياع التنوع البيولوجى كما حدث فى حالة الذرة فى المكسيك.

٢٩- أما المؤلف الثالث (The Underlying...) فهو يقول أن القوى الاقتصادية هى العامل الدافع إلى إحداث ضياع التنوع البيولوجى مما يستتبع ان تقييم تناقص ذلك التنوع يقتضى تفهم تلك القوى الاقتصادية وتقييمها، وفى سبيل تصحيح

١١- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/960401-18.pdf.

١٢- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/960401-15.pdf .

١٣- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/960401-08..pdf .

تناقص التنوع سوف يقتضى الأمر إعادة تشكيل الحوافز الاقتصادية التى تحمل المجتمعات البشرية على أن تختار بصفة أوتوماتيكية إعادة تشكيل العالم الحى بالطريقة التى يستعملونها الآن.

٣٠- وتوجد على ويب سايت وحدة الاقتصاد التابعة للـIUCN http://biodiversityeconomics.org/ عدد من الوثائق الإضافية، ومنها :

(أ) Ronald Steenblik (1998): Subsidy reform: doing more to help the enviroment by spending less on activities that harm; -١٤

(ب) Ronald Steenblick, Gordon Munro (1999): International Work on Fishing Subsidies- an Update. -١٥

(ج) Andrea Bagri, Jill Blockhus, and Frank Vorhies (2000): Perverse Subsidies and Biodiversity Loss. -١٦

٣١- والمؤلف الأول (Subsidy reform) ينوه بأهيمة الاستمرار فى إصلاح سياسات وبرامج الحكومات التى تنشأ عنها إعانات مناوئه للتنوع البيولوجى وتشجيع مجتمع الحفظ على تحقيق مزيد من قدراته على التكلم بسلطان فى هذه القضية. وتستعرض هذه الدراسة ما ينشأ عن الإعانات من فقدان الكفاءة وآثار الإعانات على البيئة بصفة عامة والتنوع البيولوجى بصفة خاصة. ثم تتناول الآليات الحالية المتعددة الأطراف التى يجرى تطبيقها للتحكم فى شئون الإعانات فى القطاعات القائمة على الموارد، بقصد تبين المجالات التى تحتاج إلى مزيد من التعزيز. ومعظم الآليات المستعملة حتى اليوم تنطوى على محاولات للتعامل مع آثار الإعانات على التجارة والميزانية. ويمكن أن يتوقع بصفة عامة يؤدى تطبيق هذه السياسات إلى خفض بل إلى إزالة كثير من الحوافز الناجمة عن السياسة العامة والمؤدية إلى تكثيف الاستغلال الزراعى والإفراط فى صيد الأسماك وإحراق وقود قذر. غير أن الحكومات لها كثير من الكياسة فى كيفية تفسيرها لتلك السياسات ؛ والتباين الواسع فى تأثير الإعانات بين أمة وأمة يمكن أن يكون له نتائج هامة على وقع الإعانات على أنظمة ايكولوجية معينة. وتقترح الدراسة أن المجتمع المدنى - وخصوصاً المنظمات البيئية غير الحكومية - بتبينه ما يوجد من ترابط فى هذا المجال يمكن أن يسهم أكبر اسهام فى إصلاح الوضع القائم فى موضوع الإعانات.

٣٢- والمؤلف الثانى (International Work...) يستعرض العمل الذى جرى حديثاً فى مجال إعانة قطاع صيد الأسماك، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأنشطة الجارية فى الـ OECD والـ FAO والـ APEC (أى لجنة التنمية المستدامة فى منظمة التعاون الاقتصادى فى منطقة آسيا - الهادئ)، ومنظمة التجارة العالمية.

٣٣- وتنظر الدراسة الثالثة (Perverse Subsidies...) فى وقع الإعانات العامة على التنوع البيولوجى. هى تقترح نهجاً يقوم على اساس الأنظمة الايكولوجية لتقييم الوقع المناوئ للإعانات وتتضمن استعراضاً تمهيدياً لما يوجد من نشرات

١٤- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/topics-35-02..pdf .

١٥- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/topics-35-04..pdf .

١٦- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/topics-35-01..pdf .

وقضايا من ناحية نهج الانظمة الايكولوجية. ثم تقترح برنامج عمل بشأن الإعانات المناوئه وضياع التنوع البيولوجى، يمكن أن تنفذه الـــ IUCN.

٣٤- وتوجد معلومات أخرى متاحة بشأن الحوافز المناوئه على ويب سايت التنوع البيولوجى والاقتصاد للـــ IUCN.١٧- . ويتضمن هذا السايت أيضاً ارتباطاً بمشروع الـــ OECD الذى عنوانه "Transition to Responsible Fisheries" . ١٨- . وهناك سلسلة من الوثائق المجانية التى تتضمن مواد من دراسات الحالات متاحة وممكن نقلها بالكمبيوتر. والبلدان الداخلة فى سلسلة دراسات الحالات هى استراليا ، كندا ، ألمانيا ، ايسلندا ، اليابان ، نيوزيلاندا.

٣٥- وقد أنتج مكتب الـــ IUCN الاقليمى لمنطقة شرق آسيا سلسلة من دراسات الحالات المتعلقة بتقديم الحوافز الاقتصادية لحفظ التنوع البيولوجى فى المجتمعات المحلية، وتشمل هذه السلسلة ما يلى :

(أ) Economic Aspects of Community Involvement in Stustainable Forest Management in Eastern and Southern Africa (2001). ١٩-

(ب) Lucy Emerton (1999): The Nature of Benefits and the Benefits of Nature: Why Wildife Conservation has not Economically Benefited Communities in Africa. ٢٠-

٣٦- أما الدراسة (... Economic Aspects) فهى تبحث فى مدى توفير الحوافز الاقتصادية للمجتمعات حتى تصبح مشاركة فى الإدارة المستدامة لشئون الغابات فى أفريقيا الشرقية والجنوبية. وهى تجد أن تلك الإدارة ينبغى أن تولد منافع اقتصادية محلية ملموسة وبمستويات كافية وأشكال ملائمة لموازنة تكاليف الفرص المختلفة بإدارة الغابات على نحو مستدام. ولا يوجد فى المعتاد إلا قليل من الاعتراف سواء من جانب صانعى القرار وواضعى الخطط فى مجال الاقتصاد والغابات بالقيمة الاقتصادية العالية للموارد الحراجية للمجتمعات أو بالتكاليف الاقتصادية المحلية التى يحتمل أن تكون تكاليف عالية، التى تستتبعها الإدارة المستدامة للغابات. وحيث أن قطاع الغابات له قيمة منخفضة إلى هذا الحد فى جميع البلدان التى تناولتها الدراسة فقد أعطى هذا القطاع أولوية ثانوية فى السياسات الاقتصادية وفى استراتيجيات التنمية وفى أحوال كثيرة أوجدت السياسات الاقتصادية فى شرق أفريقيا وجنوبها حوافز اقتصادية سلبية للجماعات فى مجال الإدارة المستدامة للغابات. بيد أن السياسات الوطنية فى الغابات قد تحولت الآن عن الحماية الصارمة للغابات وعن الإنتاج التجارى إلى نهوج تتوخى استعمال موارد الغابات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمنفعة الاقتصادية للمجتمعات المحلية. وفى هذا الصدد تنوه الدراسة بأنه توجد ضرورة ملحة إلى إيجاد حوافز اقتصادية للمجتمعات كى تشارك فى الإدارة المستدامة للغابات، بما فى ذلك تبين وإزالة الحوافز الاقتصادية السلبية والحوافز المناوئه الناشئة عن سياسات الاقتصاد الكبير والسياسات الاقتصادية القطاعية والتى تحول دون مشاركة المجتمعات فى الإدارة المستدامة للغابات.

١٧- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/topics-35-00..pdf .

١٨- http://www..oecd.org/oecd/pages/home/displaygeneral/0,3380,En-document-159-4no-10-6610-0 ,FF.html

١٩- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/topics-337-00..pdf .

٢٠- أنظر http://biodiversityeconomics.org/pdf/topics-334-00..pdf .

٣٧- وطبقاً للدراسة ...The Nature of Benefits تقوم النهوج المتعلقة بإتجاه المجتمعات نحو حفظ الحياة الآبدة على أساس افتراض أن المجتمعات المحلية تشارك فى إدارة شئون الحياة الآبدة وتستفيد اقتصادياً من هذه المشاركة بحيث تنشأ حالة "كسب" – كسب تؤدى إلى حفظ الحياة الآبدة وفى الوقت نفسه إلى تحسين رفاهية المجتمعات. وقد أخذت معظم المحاولات التى بذلت فى شرق وجنوب افريقيا فى سبيل حفظ الحياة الآبدة فى العقد الأخير، بنهج مشترك لتوفير المنافع برد نسبة من الارباح المكتسبة لخزانة الدولة فى مجال الحياة الآبدة إلى المجتمعات من خلال ترتيبات للتقاسم غير المباشر للمنافع ومن خلال تنمية أنشطة المجتمعات الأساسية، – خصوصاً عن طريق إيجاد بنيات تحتية اجتماعية مثل المدارس وتوفير المياه والخدمات الصحية. وتقول الدراسة إن هذه النماذج القائمة على أساس المنفعة إنما ترتكز إلى تفهم غير كامل لاقتصاديات المجتمع فى مجال الحفظ وطبيعة منافع الحياة الآبدة. وسواء أكان للمجتمعات حوافز اقتصادية فى سبيل حفظ الحياة الآبدة وسواء أكان موقفهم يتحسن أم لا بوجود الحياة الآبدة فإن ذلك أمر يتجاوز كثيراً كفالة إعادة نسبة من إيرادات الحياة الآبدة إلى تلك المجتمعات بقدر ما تستفيد التنمية العامة أو البنيات التحتية الاجتماعية. ويتوقف الأمر كذلك على التكلفة الاقتصادية التى تتحملها الحياة الآبدة وعلى الشكل التى يتم به تلقى منافع الحياة الآبدة وعلى تكاليف ومكاسب الأنشطة الاقتصادية الأخرى التى تنافس الحياة الآبدة وعلى طائفة من العوامل الخارجية التى تحد كلها المدى الذى تستطيع فيه المجتمعات أن تجنى منافع من الحياة الآبدة تكون حقاً مكاسب تعيش عليها. وتستخلص هذه الدراسة أن الأمر يقتضى إدماج إعتبارات اقتصادية إضافية فى أساليب المجتمعات إزاء الحياة الآبدة.

٣٨- إن برنامج الاقتصاد البيئى للمنطقة الآسيوية التابع للـــ IUCN قد أصدر فى الآونة الأخيرة نشرتين تعالجان الشئون الاقتصادية والحوافز وتخطيط التنوع البيولوجى (وسوف تتاحان فى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف)، هما :

(أ) *An Annotated Bibiography of Biodiversity Economics: Methods, Experiences and Lessons Learned (2001).*

(ب) *The Use of Economics in National Biodiversity Strategies and Action Plans: A review of Experiences, Lessons Learned and Ways Forward (2002).*

٣٩- قام بهذه الدراسة برنامج مساندة تخطيط التنوع البيولوجى الذى يموله مرفق البيئة العالمية وينفذه الـــ UNDP واليونيب تنفيذاً مشتركاً بينهما. وفى إطار الدراسة المواضيعية جرت خمس دراسات قطرية بشأن استعمال التدابير الاقتصادية فى استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجى الوطنية والمقارنة بين خبرة كل بلد وخبرة المنطقة التى ينتمى إليها : زيمبابوى (أفريقيا الجنوبية) ، أوغندا (شرق أفريقيا) ، فيتنام (جنوب شرق آسيا) ، باكستان (جنوب آسيا)، الأكوادور (منطقة الأنديز).

٤٠- إن مجموعة دراسات الحالات التى قدمها الـــ IUCN ، والواردة فى المرفق، تتضمن عدة أمثلة على الحوافز المناوئه وعلى إزالتها :

(أ) قانون الغابات فى سيشل.

(ب) حماية المنغروف فى تنزانيا.

(ج) حيازة الأراضى فى ترينداد وتوباغو.

(د) حيازة الأراضى فى ميانمار.

(ه) أحكام تعرية الأراضى فى استراليا.

(و) لائحة مشروعات المياه فى الولايات المتحدة.

(ز) تشجيع المنشآت المحلية فى تنزانيا.

(ح) تطبيق قوانين الموارد الطبيعية فى فيتنام.

(ط) سياسة فرض الجزاءات فى الولايات المتحدة.

٢- *هيئة السلام الأخضر الدولية*

٤١- قدمت هيئة السلام الأخضر الدولية دراستين (طلبتهما الهيئة) بشأن الحوافز المناوئه ، هما :

(أ) *Fueling Global Warming: Federal Subsidies to Oil in the United States (Douglas Koplow and Aaron Martin, Industrial Economics, Inc., (1998)* [٢١].

(ب) *Energy Subsidies in Europe. How Governments use taxpayers' money to promote climate change and nuclear risk* (Elisabeth Ruijgrok, Frans Oosterhuis, Institute for Enviromental Studies,Vrije Universiteit, Amsterdam 1997)

٤٢- وأشارت السلام الأخضر الدولية أيضاً إلى وثيقة إضافية نشرها البنك الدولى هى *Subsidies in world Fisheries - reexamination (Matteo Milazzo)* (الورقة التقنية رقم ٤٠٦ الصادرة عن البنك عام ١٩٩٨). [٢٢]

٤٣- أما الدراسة *Fueling Global* فهى تنظر فى الإعانات الفيدرالية للنفط فى الولايات المتحدة، شاملة السياسات التى تستهدف مباشرةً قطاع النفط وحصة نسبية من موارد تستهدف أهدافاً عامة أخرى. وبتسليط الضوء على هذه المساندة وتحديد مقدارها يبين المؤلفان يبينان أن الإعانات لا تزال تلعب دوراً أساسياً فى اقتصاد الولايات المتحدة ويتبينان مجالات منطقية لإدخال إصلاحات فيها. ويتضمن التحليل طائفة واسعة من مجالات الإعانة بما فيها الإعفاء من الضرائب والمساعدة للبحث والتنمية وبرامج الإعانة بفتح الاعتمادات، والدفاع عن توريدات النفط وبيع

٢١- أنظر http://www.greenpeace.org/%7Eclimate/oil/fdsuboil.pdf

٢٢- أنظر http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1998/04/01/000009265_3980624143705/Rendered/PDF/multi_page.pdf

موارد النفط العامة بأقل من سعر السوق وصرف إعانة لنقل النفط ومسئوليات القطاع الخاص التى تنقل إلى القطاع العام. وقام المؤلفان كذلك بتحليل الرسوم الفيدرالية التى تحصل على النفط وقاما بخصمها من قيمة إعاناتنا المقابلة لها للحصول على القيمة الصافية المقدرة من جانبنا للإعانة، وفى الحالات التى لا تسمح فيها البيانات المتاحة بتقدير قيمة إعانات محددة، فقد جرى وصفها من الناحية النوعية بدلاً من الناحية الكمية.

٤٤- أما الدراسة (...Energy Subsidies) فهى تسعى إلى تبيين كميات الإعانات المباشرة التى صرفت إلى صناعات مختلفة فى مجال الطاقة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ فى أوروبا الغربية : أى فى الاتحاد الأوربى والدول الأعضاء به زائداً النرويج وسويسرا. وتعرف الإعانات المباشرة بأنها الدفعات المباشرة للإنتاج والاستهلاك والحفظ والبحث والتنمية وكذلك خفض الضرائب أو الإعفاء منها. وهناك مقارنة بين الإعانات للوقود الحفرى (الفحم ، النفط ، الغاز)، والطاقة النووية (الصهر والإنشطار) وبين الإعانات للطاقة المتجددة ولحفظ الطاقة. ولا يحاول التقرير تقدير كمية الإعانات غير المباشرة مثل القروض الميسرة وتوفير البنيات الأساسية مجاناً والحد من مسئولية شركات الطاقة فى حالة حدوث حوادث بفعل الطاقة، على الرغم من تقديم تقييم نوعى للإعانات الرئيسية غير المباشرة، يبين أن هذه الإعانات جسيمة جداً. ويستخلص المؤلفان أنه إذا أريد تحسين موقف الطاقة المتجددة والوفر فى الطاقة، على صعيد التنافس، يبدو أنه لا مفر من تحويل مقدار كبير من الإعانات عن الوقود الحفرى وعن الطاقة النووية لصالح هذه الأنواع الأخرى من الطاقة (... Matteo Milazzo أنظر الفقرة ٤٢ أعلاه).

٤٥- أما الدراسة الثالثة (...Subsidies in World) فتقول أن كثيراً من الأرصدة السمكية التقليدية التى تحظى بأكبر تقدير إنما هى أرصدة مستغلة استغلالاً كاملاً أو مفرطاً من الناحية البيولوجية وأن مصائد الأسماك، من الناحية الاقتصادية، تبذل جهداً مفرطاً فى الصيد للتوصل إلى مستويات الإنتاج الحالية. وتبين أن سوء الإدارة هو السبب الأساسى للأفراط فى صيد الاسماك وفى استعمال المدخلات فيه. ومما يعرقل كفاءة إدارة شئون مصائد الاسماك صرف الإعانات لقطاع الدخل فى المصائد الرئيسية. وتنظر الدراسة فى دور الإعانات لتفسير عدم التوفيق بين الجهد المبذول فى صيد الأسماك وفى القدرة على الإنتاج البيولوجى، وذلك على أساس دراسات الحالات التى جرت فى اليابان والاتحاد الأوروبى والنرويج والولايات المتحدة وروسيا والصين. ومجموع الإعانات التى تصرف لمصائد الأسماك فى العالم تقدر بـــ 20-14 US مليار فى السنة تبعاً لطريقة الإسقاط التى تستعمل دراسات الحالات المختلفة. وبالمقارنة مع المنتجات الغذائية الأخرى فإن المساندات الإجمالية لإنتاج الأسماك (شاملاً حماية التجارة العالمية) مرتفعة تماثل المساندة العالمية للحوم البقر والخنازير والضأن ويستخلص المؤلف أن الإعانات هى عامل هام فى تقويض الإستعمال المستدام لمورد الأسماك فى كثير من أنحاء العالم.

المرفق

وثيقة مقدمة من الـــ IUCN

To : Hamdllah Zedan
Executive Secretary
Convention on Biological Diversity
393 Saint-Jacques, Suite 300 Montreal, Quebec, Canada H2Y IN9

From : Environmental Law Center
IUCN - The World Conservation Union
Godesberger Alee 108-112 D-53175 Bonn, Germany
Tomme Young, Senior Legal Officer

التاريخ : ٢٣ فبراير ٢٠٠٢

الموضوع : أمثلة على أنواع مختلفة من الحوافز الايجابية والسلبية

إن المذكرة التالية مقدمة إجابة لطلب عام يرمى إلى الحصول على بعض الأمثلة لأنواع مختلفة من الحوافز الايجابية والسلبية المتصلة بالقانون أو الناجمة عن التشريع والمستعملة فى سياق حماية البيئة والحفظ والاستعمال المستدام. وهى تشمل فقط موجزاً مبدئياً لعدة أمثلة، وينبغى التوسع فيها والآتيان بشروح لها أشد تفصيلاً عندما يسمح بذلك الوقت والتمويل.

ومن الصحيح أن الأمثلة قد تبدو إلى حد ما قائمة جزافية إذ أن الحوافز المدرجة باعتبارها "حوافز" قليلة جداً. والواقع أنه فى حالات كثيرة تصدر القوانين التى تكون بمثابة حوافز قوية، من إيجابية وسلبية ومناوئه ، فى مجال البيئة والتنوع البيولوجى إنما تصدر لأسباب منفصلة تماماً عن وقعها كحوافز.

وفى كل مثال وارد فى القائمة يركز الضوء على ما يلى :

- **المنفعة** المقدمة أو (عكس المنفعة فى حالة الحوافز السلبية "والضرر الذى يخشى" من بعض الحوافز المناوئه).
- **المسلك** الذى يجرى تشجيعه.
- **الهدف** الذى تريد الحكومة تشجيعه (أو فى حالة الحوافز المناوئه، الوقع غير المرغوب فيه الذى ينشأ نتيجة للحافز).

مذكرة تعريف : هناك فرق واضح بين الحافز السلبى والجزاء غير أنه من الصعب أحياناً تعريف الحافز السلبى. وبالمعنى الوارد أدناه يشير الحافز السلبى إلى تدبير يفرض عبئاً مالياً إضافياً أو عبئاً آخر على أى شخص يقوم بما يلى :

- يتخذ إجراء غير مرغوب فيه وغير مشروع.
- لا يتخذ إجراء مرغوباً فيه ولكنه ليس إجبارياً.

١- الآليات الحافزة الرامية إلى تعزيز الحفظ.

ألف - الدولية

مكانها : اتفاقية التنوع البيولوجى

موضوع التشريع : الأحكام المتعلقة بإمكانية التوصل وتقاسم المنافع
وصف موجز : المقصود من هذه الأحكام هو أن توفر إمكانية عائد مالى أو عائد آخر ملموس للبلدان النامية أو التى يوجد فيها تنوع بيولوجى عال. ويمكن الحصول على هذه المنفعة عندما يستمد بلد آخر أو منشأة تجارية أو بحثية قيمة خاصة من الأنواع أو الأنظمة الايكولوجية الموجودة فى البلد ذى التنوع البيولوجى. والمقصود من هذه المنفعة هو تشجيع الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى (**المسلك**) بجعل هذه الانشطة تبدو مفيدة ورابحة للبلد وخصوصاً للمجتمعات المحلية التى تعد مرتبطة إلى أبعد حد بحقيقة استعمال التنوع البيولوجى والحفظ). **والغرض** هو بالطبع تبطىء أو عكس ضياع الموائل وأزمة الإنقراض.

وفيما سبق كانت تعتبر تلك الأحكام حافزاً مناوئاً محتملاً كذلك - إذ أنها كانت تظن تشجيعاً على زيادة عدد الناس اللذين يجوسون فى مناطق الموائل الهامة ويجمعون العينات (**الوقع**) ونتيجة لذلك وفى السنوات الأولى التى أعقبت الـــ UNCED (أى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية) أتخذت خطوات رئيسية لوضع مبادئ توجيهية لجمع النماذج والعينات.

المكان : الـــ FAO وأمانة الاتفاقية الدولية لحماية النبات.
موضوع التشريع : المعايير الدولية لتدابير صحة النبات
وصف موجز : إن المعايير والتدابير الدولية (ISPMs) مصممة لتشجيع تدابير التنسيق الدولى فى صحة النبات (**المسلك**) الذى من المأمول أن يسهل سلامة التجارة ويتجنب استعمال التدابير غير المسوغة مثل وضع الحواجز على التجارة (**الأهداف**). وهذه المعايير معترف بها بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير صحة النبات (اتفاق SPS، أنظر ٢,٥ أدناه) باعتبار ذلك هو نقطة المرجع فى التنسيق الدولى. والحكومات التى تتخذ إجراءات لصحة النبات على أساس معايير الـــ IPPC لا تحتاج إلى تبرير تدابيرها بتحليل للمخاطر وتتمتع بحماية من كل تحد من جانب شركائهم التجاريين (**المنفعة**).

المكان : مرفق البيئة العالمية
تعليق موجز : كثيراً ما تقول السلطات الوطنية أنها تشعر أنها **يجب عليها** وضع قوانين وإنشاء وكالات للتنوع البيولوجى (**المسلك**) لأنها لا تستطيع إلا عن هذا الطريق أن تؤخذ فى الاعتبار للمشروعات التى يمولها مرفق البيئة العالمية (**المنفعة**).

باء - التدابير الوطنية ودون الوطنية

١- التوصل إلى الموارد الطبيعية والجينية

المكان : كوستاريكا

موضوع التشريع : عقد إمكانية التوصل

وصف موجز : إبرام عقد بين شركة Merck وهى شركة أمريكية للمنتجات الصيدلية وشركة InBio شبه الحكومية للحصول على عينات من الموارد البيولوجية والجينية المقصود استعمالها تجارياً (للبحث الصيدلى) وقد وافقت Merck على أن تدفع لـــ InBio أجر توريد عينات ومستخرجات لها من أنواع تعيش فى غابات كوستاريكا وأن تتقاسم معها حقوق التأليف من أى عقار يستخرج من تلك العينات (**المنفعة**) وكان من المتوقع أن تسلك كوستاريكا نهجاً أقرب إلى الحفظ والاستعمال المستدام فى استعمال التنوع البيولوجى (**المسلك**) إذا كانت تحصل على قيمة مالية من التنوع البيولوجى فى البلد. وكان **الغرض** الاساسى هو بالطبع الحفظ، ومما يعزز هذا الغرض هو أن الأمر يقتضى دفع ٩٠% من المبلغ الأصلى المرصود لإمكانية التوصل (إلى InBio) لتمويل مشروعات الحفظ.

المصدر : اتفاق "Merck-InBio Agreement (Merck) ***www.american.edu/ted/Merck.htm*** (8-11-00); *see also,* Pernille Tranberg, 1996, "Unique biodiversity program in Costa Rica". Earth Times News Service. *http://csf.colorado.edu.elan/96/Feb96/0075.html* (8-11-00)

٢- حوافز موجهة نحو استعمال الاراضى واستعمال الموارد

المكان : سيشل

موضوع التشريع : الغابات

وصف موجز : يوجد فى سيشل قانون يقضى بوجوب الحصول على ترخيص بقطع أى شجرة فى أى مكان من الجزر، ويشمل ذلك على وجه التحديد الاشجار القائمة فى الأراضى المملوكة ملكية خصوصية بصرف النظر عن مكان تلك الأراضى وبصرف النظر عن كون الشجرة أصلية فى سيشل أو غير أصلية فيها. وقد كان ذلك حافزاً سلبياً على تخفيض وقع الضياع المستمر للأشجار (**الهدف**) عن طريق فرض نظام لاستهلاك الاشجار ("**عكس المنفعة**")، وهو مطلب تنظيمى يجب الوفاء به قبل قطع أى شجرة (**المسلك**).

المصدر : قانون الغابات سيشل (كما صدر فى ١٩٩٢)

المكان : جنوب أفريقيا

موضوع التشريع : المناطق المحمية

وصف موجز : فى جنوب افريقيا إن حق الحكومة فى حماية أو حتى فى تقييم الحفظ والظروف المتعلقة بالموارد الطبيعية الموجودة فى أراضى الملكية الخاصة، هو حق محدود جداً وفى سبيل زيادة الحفظ والإدارة المستدامة فى الأراضى الكبيرة المملوكة ملكية خاصة (**الهدف**) اقترح قانون يسمح لمالك الأرض بإعلان أن منطقة من الغابات هى منطقة "محمية" بموجب

القانون وفى مقابل هذا الإعلان الذى يسمح بإدارة الأرض باعتبارها منطقة محمية ويسمح للحكومة بمزيد من المشاركة فى هذه الإدارة (**المسلك**) يتلقى مالك الأرض منفعة ضريبية ووضعاً خاصاً بموجب لوائح استعمال الأراضى.

المصدر : القانون الوطنى للغابات كما كان موجوداً فى ١٩٩٨، الفصلان ١٨و ٥١ .

المكان : الولايات المتحدة (كاليفورنيا)

موضوع التشريع : صون الحيز الزراعى المفتوح.

وصف موجز : بموجب قانون كاليفورنيا هناك تشجيع لهدف الولاية الرامى إلى حفظ الاستعمالات الزراعية ضد تعديات التنمية الصناعية والتجارية وغيرها (**الهدف**) وذلك باستعمال التيسير على المدى الطويل. فملاك الأراضى يمنحون تيسيراً مدته أربعين عاماً يقضى بألا تحول الأرض عن الاستعمال الزراعى (**المسلك**) فى مقابل ذلك توافق الحكومة على تقييم قيمة الأرض بمستوى منخفض جداً، لأغراض تقدير الضرائب عليها (**المنفعة**).

المصدر : حكومة كاليفورنيا (Code, 65864, et Seq. the "Williamson Act")

المكان : غانا

موضوع التشريع : المناطق المحمية.

وصف موجز : هناك اقتراح بإعادة النظر فى القانون الغانى يهدف إلى كبح المشكلات المستمرة لقيام الحكومة باستغلال أراضى الغابات المحلية وإلى تشجيع المساهمة المحلية فى إدارة هذه الأراضى وحمايتها (**الأهداف**) وبموجب القانون المعاد النظر فيه يستطيع ملاك الأرض والمجتمعات المحلية أن تعلن عن "غابات مخصصة" لأغراض حماية المناطق المقدسة أو التقليدية وكذلك ، فى بعض الحالات فى سبيل إنشاء غابات للمجتمعات. ويجب أن تصحب هذا الإعلان بإلتزامات بحماية هذه المناطق وبتحمل المسئولية الأصلية عن الإشراف عليها وإدارة شئونها. وحيث أن للسكان المحليين روابط اجتماعية وثقافية قوية بتلك المناطق فإن سلطة إدارة الغابة تعتبر **منفعة**. غير أن حق السكان المحليين فى هذا الصدد مشروط بموافقة المجتمع المحلى على تطبيق مبادئ وممارسات إدارة مستدامة تقنية فى شئون الغابات (**المسلك**). فإذا ما تدهورت جودة الغابة تضيع حقوق المجتمع تبعاً لذلك.

المصدر : مشروع قانون الغابات المنفح الملحق بـ Cirelli, M-T, Legal Due Diligence- Chana Forest Plantation Project (FAO draft, Sept. 1998).

المكان : الولايات المتحدة (الوثائق التشريعية الفيدرالية)

موضوع التشريع : "Brownfields" devlopment

وصف موجز : إن حوافز استعمال الاراضى يمكن أن يكون لها أيضاً وقع إيجابى على الحفظ والبيئة فى بعض الحالات. ففى الولايات المتحدة مثلاً يوجد قانون (يناقش فيما يلى فى سياق آخر)، يقضى بأن مالك الأرض الملوثة يمكن أن مسئولاً عن إزالة هذا التلويث (بتكاليف باهظة أحياناً)، حتى إذا لم يكن هو سببه أو حتى إذا لم يكن على علم به. ونتيجة لذلك أن من يشترون الأرض ويقومون بتنميها على مر الزمن (حتى القائمين بتنمية المرافق الصناعية)، تجنبوا شراء الأراضى التى يحتمل أن تكون ملوثة خوفاً من تحمل مسئولية غير ظاهرة. وأدى ذلك إلى نشوء حالة جرى فيها استعمال الأراضى التى لم تكن مستعملة من قبل، لجميع أنواع تنمية الأراضى بينما الأراضى المحتمل أن تكون ملوثة ويطلق عليها بالإنكليزية

وصف ("brownfields")، تظل دون استعمال حتى إذا لم يكن موجوداً دليل قاطع على تلوثها. ويوجد برنامج فيدرالى يهدف إلى منع هذا التدمير غير الضرورى لتلك الأراضى **(الهدف)** والآلية التى يستعملها البرنامج هى نوع محدد من الحماية القانونية. وبموجب هذا التدبير تعطى تخفيضات فى الضرائب وتنازلات عن المسئولية المستقبلية ... الخ **(المنافع)** لمن يقومون بتنمية الـ brownfields فى مشروعاتهم **(المسلك)** بشرط أن يفوا ببعض متطلبات الأمان والإخطار فيما يتعلق بالتنمية. وهناك ميزة أخرى للقائم بالتنمية فى هذه الحالات، تنشأ عن أن الأرض التى يظن أنها ملوثة – احتمالياً – كثيراً ما يمكن شراؤها بسعر أرخص بكثير بالقياس إلى الأراضى الأخرى غير المستعملة وكثيراً ما تكون تلك الأراضى المظنون بأنها قد تكون ملوثة، واقعة فى مكان قريب من الخدمات اللازمة ومن توصيل المراق إليها.

المصدر : على الرغم من أن تشريعاً إضافياً قد يكون قد صدر منذ ذلك الوقت فإن مصدراً طيباً لمناقشة هذا البرنامج هو USEPA Publication No.500-F-97-090 (1997) وأنظر 40 CFR, Part 7, Subpart f (January, 1997).

المكان : تنزانيا

موضوع التشريع : المنغروف.

وصف موجز : فى شرق أفريقيا وفى غيرها تمثل أشجار المنغروف أمراً ضرورياً لصحة ووجود الاراضى الرطبة الساحلية التى تعد مناطق النمو لكثير من الأنواع البحرية والبرية. وتوجد فى تنزانيا عدة أحكام تشريعية لحماية المنغروف **(الهدف)** وكان لها أحياناً وقع سلبى. إن هذه الأحكام تشدد على أهمية حماية المنغروف وعلى ضرورة إيجاد بدائل لاستعمال أعمدة المنغروف ومنتجاته الأخرى. بيد أنه بسبب سوء فهم الشعب لهذا القانون أدى الأمر بالقانون إلى أن أعتقد الكثيرون أن كل أرض فيها شجرة منغروف واحدة تصبح أوتوماتيكياً منطقة محمية بموجب القانون التنزانى. وقد نشأ عن هذا الاعتقاد خوف شديد مصدره تاريخ تنزانيا الحديث، حيث أن إنشاء المناطق المحمية فى الماضى قد حدث بترحيل جميع سكان هذه المناطق. وعلى أساس هذا الفهم، كانت أحكام حماية المنغروف فى تنزانيا *حافزاً مناوئاً* شعر بموجبه ملاك الأراضى ومستعملوها بضرورة قطع أى شجرة منغروف موجودة فى أراضيهم المملوكة أو المستعملة **(الوقع)** لتفادى ضياع حقوقهم فى الأراضى المتأثرة بهذا الوضع **(الضرر الذى يخشى منه)**.

المصدر : Samesi, Studies on Mangroves in Southem and Eastem Tanzaina (exact title unavailable) (University of Dar Es Salaam, 1989)

المكان : ترينيداد وتوباغو

موضوع التشريع : حيازة الأرض

وصف موجز : إن حيازة الأرض فى ترينيداد وتوباغو هى قضية تنطوى على حافز مناوئ يكاد يكون شائعاً. فقد نشأ قانون ترينيداد بشأن الإشغال غير المشروع لأراضى الحكومة، عن توليفة من العوامل وهو قانون يحمى إلى حد بعيد الأفراد الذين يعتدون على الأراضى الحكومية (وهم المقيمون العشوائيون). وفى كثير من الأحيان يعطى القانون لهؤلاء العشوائيين حقاً فى المطالبة بأراضى الحكومة التى تم شغلها على نحو غير مشروع (وتشمل غابات الحكومة ومناطقها المحمية) إذا كان هؤلاء العشوائيون قد قاموا بتعرية الأرض ثم بزراعتها وبنوا عليها تشييداً ما وشغلوها لمدة معينة من الزمن. فإذا شاءت الحكومة طرد هؤلاء العشوائيين سيكون عليها أن تدفع لهم تعويضاً بموجب قوانين Eminent Domain

أى المناطق ذات الأهمية البارزة. **والهدف** من هذا الحكم هو بالطبع حماية العشوائيين وهم من أفقر المواطنين. ولكن من ناحية **الوقع** فإن هذا الحكم هو أساساً حافز على تعرية غابات الحكومة غيرها من الأراضى وإعادة زراعتها لأن ذلك يسمح لمن يقومون بهذا العمل إما بالحصول على تعويض أو بالحصول على حقوق ملكية مباشرة على تلك الأرض (**المنفعة** غير المقصودة).

المصدر : قانون تنظيم الحيازة (أراضى الدولة) وأنظر قانون حيازة الأراضى وقانون الحيازات الزراعية الصغيرة وأنظر أيضاً Young, T., Evaluation of Commerical Forest Plantation Resources and Legal Regimes of Trinidad and Tobago (FAO 1994)

المكان : ميانمار

موضوع التشريع : حيازة الأرض

وصف موجز : توجد فى ميانمار حوافز مناوئه شديد تتعلق بتعرية الأرض حيث لا يزال من المستطاع الحصول على حقوق على الأرض (**المنفعة**) باستعمالها استعمالاً منتجاً (**المسلك**). والقانون يشجع أساسًا على تعرية الغابات (**الوقع**). ونشأت هذه الحالة من أن قانون الأراضى الأساسى فى مينمار يكاد يبلغ مائة عام من العمر وعلى الرغم من أن موظفى الأراضى يعملون بهمة عالية على الأخذ بلوائح وبتوجيهات أخرى لوضع نظام عصرى قابل للتطبيق بموجب هذا القانون إلا أن إصلاحاً جدياً يلزم نظراً لأن اللغة المباشرة المستعملة فى النصوص تولد على وجه التحديد الحافز المناوئ الذى لابد عندئذ من تنفيذه.

المصدر : الأخطار ٩١/٤٤ (١٣ نوفمبر ١٩٩١) : الحقوق والواجبات المقررة من اللجنة المركزية لإدارة الأراضى القابلة للزراعة وأراضى التشريق والأراضى البور ومنح حق زراعة الأرض واستعمالها.

المكان : كندا

موضوع التشريع : التبرع بالأرض أو بالحقوق على الأرض لاغراض الحفظ

وصف موجز : إن التشريع الضريبى الحديث قد زاد من تخفيض الضرائب على التبرع بالأراضى لأغراض الحفظ، وكان ذلك مقصوراً فى الماضى على ٢٠% من القيمة بينما يسح التشريع الآن للمتبرعين بالاراضى بمد التخفيض على فترة خمس سنوات. وهذه الأحكام لها وقع مالى هام (**المنفعة**) بالنسبة لملاك الأراضى ذوى الدخل العالى أو المتوسط ويزيد من احتمال التبرع بالأراضى لأغراض الحفظ (**المسلك**)، مما يزيد من مقدار الأراضى التى تخصص للحفظ (**الهدف**). وهناك أحكام أخرى تساند الأحكام السابقة وتفرض جزاءات قاسية إذا تغير فيما بعد استعمال الأرض.

المصدر : 1996 Amendments to income Tax Act 1995 Under Ecological Gifts Program (Discussed in Rubec, C. "Using the Income Tax Act of Canada to promote Biodiversity and Sensitivity Lands (1997 http://www.oecd.org/env/Conservation" found at

المكان : استراليا

موضوع التشريع : تعرية الأرض

وصف موجز : إن أحكام استرالية بشان بشأن تعرية الأرض لأغراض الزراعة، تعمل كحافز مناوئ تشجع على تعرية الأراضى البرية **(الوقع)** أى التى تدخل فى نطاق الحياة الآبدة. وبموجب هذا القانون يكون لكل من يقوم من دافعى الضرائب بتحمل نفقات "لتدمير أو إزالة أخشاب أو أحراش أو أعشاب سفلية أصلية على الارض... أو صرف المياه من مستنقعات أو من أراضى منخفضة حيث تؤدى هذه العملية إلى تحسين الزراعة ...." **(المسلك)** يكون له الحق فى المطالبة باسترداد هذه النفقات **(المنفعة)**.

المصدر : Income Tax Assessment Act 1936 s74. See also Carter, M. "A Revolving Fund For Biodiversity Conservation in Australia" (1988) وهو موجود فى http://www.oecd.org

المكان : استراليا

موضوع التشريع : ممارسات إدارة الأراضى (إعفاء من الضريبة)

وصف موجز : بموجب هذا القانون يكون ملاك الأراضى الذين يعقدون "اتفاقات تراث" مع سلطة حفظ الطبيعة المختصة بحماية النبات الأصلى، مؤهلين للحصول على إعفاء ضريبى. وبموجب اتفاق التراث يوافق المالك على عدم تعرية الأرض من النبات الأصلى أو تشييد مبانى أو القيام بأى نشاط يمكن أن يؤذى الحيوان والنبات فى أرضه بدون موافقة مكتوبة من الوزير **(المسلك)** وذلك فى مقابل حصوله على بعض المزايا الضريبية **(المنفعة)** وإذا اختار أن يبيع الأرض يكون خليفته فى ملكية الأرض مرتبطاً بالاتفاق نفسه. وإذا إنتهك مالك الأرض هذا الاتفاق ولم يقم بإصلاح الانتهاك، كان عليه أن يسدد الضرائب التى سبق إعفاؤه منها وعليها فوائدها.

المصدر : Native Vegetation Management Act, 1985, and see de Klemn, C, and. Shine, Wetlands, Water and the Law: Using Law to advance wetland conservation and wise use. (1999, IUCN Environmental policy and law Paper No. 38 pg. 180 and 251)

٢- تفادى الإضرار بالموارد الطبيعية

المكان : الولايات المتحدة

موضوع التشريع : المسئولية البيئية

وصف موجز : إن القانون يعالج الحاجة إلى منع أو معالجة الإضرار بالموارد الطبيعية فينشئ حوافز سلبية على شكل مخاطرة بتحمل المسئولية على المدى الطويل. وبموجب قانون يقضى بأن "من يقوم بالتلويث يقوم بالدفع" يجب أن تتحمل الجهات الآتية المسئولية المالية عن الأضرار الناشئة عن التلويث ولمعالجة الضرر والتلويث معاً :

(١) الاشخاص الذين أطلقوا أو وضعوا فى الأصل المواد التى سببت التلويث (بصرف النظر عن الوقت الذى حدث فيه ذلك).

(٢) المالك الحالى للموقع الذى يوجد فيه التلويث.

(٣) الآخرون الذين تملكوا العقار منذ حدوث التلويث.

وفى هذه الأحكام لا يعتد بالزمن الذى حدث فيه التلويث فالأطراف لا يحميها تحديد أى مده وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية يمتد نطاق المسئولية كى يغطى التزاماً آخر بأن يدفع مبلغ إلى المكتب الحكومى الذى يعتبر حارساً على الموارد الطبيعية المعينة (وهى تشمل المناطق المحمية)، عن جميع الأضرار التى تلحق بهذه الموارد.

وقد أنشئ هذا القانون بوصفه حافزاً سلبياً لتثبيط أعمال التلويث وحافزاً إيجابياً لتنظيف التلويث أو علاجه قبل أن يصيب أفراداً آخرين وخصوصاً قبل أن يلحق ضرراً بالموارد الطبيعية أو بأراضى السكان الأصليين (Indigenous) وعلى الرغم من أن معظم تفريغ المواد السببة للتلويث هو أمر غير مشروع إلا أن الأنشطة التى تنشأ عنها المواد التى يتم تفريغها ليست كذلك فى كثير من الأحيان. وهذه الأحكام المتصلة بالمسئولية تزيد زيادة كبيرة من التكاليف الواقعة على الشخص الذى يسبب التلويث (ضياع **المنفعة**) مما يسبب ضرورة ملجئة إلى ما يلى :

(١) الكف عن الأنشطة المنطوية على خطر التلويث.

(٢) القيام بهذه الأنشطة بطريقة تخفف من ذلك الخطر.

(٣) وأخيراً معالجة ما يحدث من تلويث قبل أن يكون له أى وقع محتمل على الآخرين.

والمسالك الثلاثة هى مقبولة إذ تؤدى إلى تناقص عدد وشدة مخاطر التلويث الكامنة (**الهدف**).

المصدر : Comprehensive Environmental Response, Compensation and Liability Act, 42 U.S. Code §§ 9607(a)(C), and (f)(1).

المكان : الولايات المتحدة (الدولة الفيدرالية)

موضوع التشريع : الممارسات الزراعية

وصف موجز : يوجد حافز سلبى تشريعى فى الاحكام الأمريكية التى تتضمن فرض جزاءات (**عكس المنفعة**) على المزارعين الذى تؤذى ممارساتهم الزراعية حفظ الأراضى الرطبة أو تسبب حتا للتربة (**المسلك المطلوب مكافحته**) وتسعى الحكومة، باحتجازها طائفة واسعة من المساعدة المالية الفيدرالية عن المزارعين الذين يحولون الأراضى الرطبة للأغراض الزراعية أو اللذين ينتجون محاصيل زراعية على أراضى رطبة محولة، أن تكفل جعل الممارسات الزراعية أنشطة تحمى كما يجب الأراضى الرطبة (**الهدف**).

المصدر : Federal Food Security Act of 1985 (including Farm Bill amendments of 1990), Title 16 sec. 3821; *see also* de Klemm, C. and C. Shine Wetlands, Water and the Law: Using Law to advance wetland conservation and wise use (1999, IUCN Environmental Policy and Law Paper No. 38 pg. 252)

المكان : جنوب افريقيا

موضوع التشريع : حفظ الماء وحقوق الماء / الأنواع الغريبة الغازية

وصف موجز : جاءت الأخبار بأن قانوناً جديداً جرى سنّة فى جنوب افريقيا يعالج المسئولية عن الأنواع الغريبة الغازية بثلاثة طرائق منهما أثنتان تعدان من الحوافز:

فأولاً يعترف القانون بأن بعض النباتات الغريبة الغازية (خصوصاً التى أقدامها فى الماء) يمكن ان تستعمل ضعفين أو ثلاثة أضعاف الماء الذى يستعمله نفس النوع فى زراعة ذات إدارة جيدة. وفى سبيل تشجيع ملاك الأراضى على مكافحة هذه الأنواع والحيلولة دون انتشارها من الأحواض الواقعة تحت سلطان الإدارة (**الهدف**) يسمح القانون بتطبيق معايير تلقى على عاتق ملاك الأراضى مسئولية تخفيض إندفاق الماء بسبب الأنواع النباتية الغازية على أراضيهم. وهذه العقوبة القائمة على أساس "من يستعمل يدفع" (**عكس المنفعة**) سوف يستعمل مبلغها لتعرية الأرض من النبات الغريب الغازى فى المجال المتـــأثر به. غير أن أبلغ وقع لهذا المسلك قد يكون أنه حافز على : (١) تشجيع المزارعين على مكافحة الأنواع الغريبة؛ (٢) كفالة ألا تزرع هذه الأنواع إلا بعد دراسة متأنية واتخاذ احتياطات؛ (٣) دفع ملاك الأراضى بدافع قوى إلى استئصال وتدمير أية نبات يهاجر إلى خارج المناطق الخاضعة للرقابة (**المسلك**).

المصدر : National Water Act, §§ 21, 26 (esp. (1)(m)), 36 *and see* Ministry of Water and Forest website, at *http://www-dwaf.pwv.gov.za/projects/wfw/Legislation.htm.*

وينشئ القانون حافزاً ثانياً نحو **الهدف** نفسه. فهو يسمح للوكالة القائمة بإدارة استجماع المياه بوضع مسئولية على عاتق ملاك الأراضى عن تكلفة معالجة الظروف التى نشأت عن النبات الغريب الغازى وعن "تلويث البذور" الذى يحدث فى أراضى الغير نتيجة لإدخال تلك الأنواع و/أو للفشل فى منعها من الانتشار. وهذه الأحكام تنشئ نظاماً من "المسئولية الصارمة" يتوقع منه أن ينأى ملاك الأراضى عن كل مسلك آنف الذكر لرغبتهم فى تفادى العقوبات والمسئوليات (**عكس المنافع**).

المصدر : National Water Act, § 19, *and see* Ministry of Water and Forests website at *http://www-dwaf.pwv.gov.za/projects/wfw/Legislation.htm.*

المكان : الولايات المتحدة (أو أى مكان إذا كانت الشركة دولية)

موضوع التشريع : بوالص التأمين بوصفها حوافز على تفادى الإضرار الناشئ من الأنشطة التجارية أو غيرها من الأنشطة.

وصف موجز : (حافز سلبى) إن بوالص التأمين، إذا كانت متضمنة ذلك فى صيغتها، قد تكون حافزاً رئيسياً للمنشآت التجارية على الالتزام بسلامة البيئة وقد تقتضى بعض هذه الأحكام سياسة مقبولة لمراجعة الشئون البيئية كشرط مسبق لإمكان التقدم بأية مطالبة بموجب البوليصة. ومن الشائع أن تتضمن البوليصة حكماً يحد من تغطيتها للمطالبات الناشئة عن أحداث "مفاجئة أو طارئة" – أى المطالبات الناشئة عن ظروف غير منظورة وحدثت بسرعة بحيث لم يكن من المستطاع تخفيفها قبل حدوث الضرر. وهذه الأحكام متباينة عن البوالص العامة التى تغطى المطالبات الناشئة عن ظروف طالت مدتها مثل مواصلة طرح النفايات الملوثة مثلاً. مثل هذه البوليصة قد تنطوى على دفع قيمة المطالبات أو حتى التكاليف العلاجية عندما تؤدى هذه الحالة فى خاتمة المطاف إلى أضرار بالتسرب إلى طبقة مياه الشرب وبتلويث الآبار المجاورة التى يستمد منها ماء الشرب. وبرفض تغطية الأضرار البيئية غير المفاجئة فإن جهة التأمين تضع أساساً المخاطر وتكاليف

المطالبات عن الأضرار الناشئة عن هذه الأفعال (**الضرر الذى يخشى منه**)، على عاتق المنشأة أو الفرد. ويشجعه هذا على تبين ومكافحة الظروف البيئية غير المفاجئة (**المسلك**) وينبغى أن يسفر هذا عن سلامة بيئية للناس والبيئة معاً مع تجنيب الجهة القائمة بالتأمين المسئولية عمليات التنظيف الأوسع نطاقاً والأشد تكلفة الناشئة عن التلويث المتمثل فى تراكم طويل الأمد (**الهدف**).

المصدر : See, *e.g.*, Textron Inc., v Aetna Casualty and Surety Company, 754 A. 2d 742 (Rhode Island, June, 2000)

١- حوافز موجهة نحو تدابير أخرى لحماية البيئة والبحث ... الخ

ألف - على الصعيد الدولى

المكان : اتفاقية UNFCCC

موضوع التشريع : وضع نظام للتشجيع على عدم الإنبعاث وعلى بعض الممارسات التجارية.

وصف موجز : إن هذه الاتفاقية تتضمن كثيراً من الحوافز والاقتراحات بالحوافز، ويمكن أن يكون لبعضها وقع واضح جداً على الحفظ والتنوع البيولوجى. ومن أبرز أحكامها الأحكام المتعلقة بزراعة الغابات وإعادة انتعاشها، وهى الغابات التى يكون وجودها الفيزيقى محتجزاً للكربون - الذى هو عامل مولد لغاز الدفيئة - أى الصوبة - تحت سطح التربة وبعض هذه المقترحات تكافئ خفض الإنبعاثات (**المنفعة**) الناشئة عن احتجاز الكربون مثل زرع الأشجار (**المسلك**) ولا يزال النقاش جارياً عما إذا كانت هذه الأحكام تمثل حافزاً ايجابياً أو حافزاً مناوئاً. فيعتقد البعض أن برنامجاً لأحتجاز الكربون يكون من شأنه مكافحة المشكلات الناشئة عن انبعاثات الكربون (**الهدف**) بينما يظن آخرون أن وجود هذا البرنامج من شأنه أن يسبب أضراراً كثيرة :

- بالأنظمة الايكولوجية الطبيعية (بما فيها انتشار زراعات الأشجار الوحيدة الحصاد والأنشطة الأخرى التى تؤثر تأثيراً سلبياً فى التنوع البيولوجى).
- بالمقيمين المحليين (تقييدهم عن استعمال الغابات التى تعودوا عليها وقيود على نظم المعيشة المحلية وعلى فرصها الأخرى).
- بالبيئة (بتمكين البلدان التى تبلغ فيها الإنبعاثات مستويات عالية جداً من تفادى التخفيض الفعلى لتلك الإنبعاثات (**الوقع**)، دون إحداث أى تحسين طويل الأمد فى سيناريو المناخ.

باء- على الصعيد الداخلى :

المكان : الولايات المتحدة

موضوع التشريع : تخفيضات ضريبية للبحث والتنمية

وصف موجز : إن آلية فرض الضريبة وتخفيض الضرائب يمكن أن تكون حافزاً فعالاً فى كثير من الحالات، بما فيها الحالات التى يمنح تخفيض ضريبى (**المنفعة**) عن النفقات المصروفة على "البحث والتنمية" (**المسلك**) قد يكون لهذه الأداة قيمة فى مجال الحفظ عندما يكون منح التخفيض الضريبى مقصوراً على بعض أنواع البحث والتنمية مثلاً أدوات فى سبيل الحفظ والتنمية المستدامة).

المصدر : Tax and Accounting Software Corporation v. United States, 111 F. Supp. 2d 1153 (N.D. Okla., July 31, 2000) (general example of the principle only. In this case the R&D credit was not limited to conservation uses.)

أولاً حوافز قطاعية (التنمية المستدامة)

١- التشجير وإعادة التشجير

المكان : غامبيا

موضوع التشريع : ملكية الأشجار

وصف موجز : فى كثير من البلدان تكون ملكية الأشجار على الاراضى الخاصة أو غيرها موضوعاً صعباً. وحتى فى الحالات التى يكون فيها مالك الأرض أو مستعملها قد زرع الأشجار بنفسه فقد لا يكون له حق بلا قيود على استخدامها وإدارتها. وفى غامبيا قانون مقترح يسعى إلى تشجيع زراعة الأشجار **(الهدف)**، إذ يقضى على نحو التحديد بأن كل شخص يزرع شجرة ويكون له حق مشروع فى هذا الزرع **(المسلك)** يصبح بعدئذ مالكاً لتلك الشجرة **(المنفعة)**.

المصدر : Forest Bill, §§ 6 and 7. Similar provisions are found in law in Malawi (Forestry Act, § 37), Sudan (Forestry Act, § 8(2) and Zanzibar (Draft Forestry Act, § 67.)

المكان : نيبال

موضوع التشريع : إدارة غابات الجماعة من السكان

وصف موجز : إن نيبال، أسوة بغيرها من بلدان كثيرة، قد وضعت برنامجاً تفصيلياً لغابات الجماعة من السكان وذلك للتصدى لعدد من المشكلات المتنافسة وبأمل التقدم بخطى ايجابية فى مجال تخفيف الفقر وإزالة الممارسات غير المستدامة فى حصد منتجات الغابات وعكس الاتجاه فى نزع الاشجار وضياع الموائل الحراجية وفى سبيل تعزيز فعالية المناطق المحمية **(الهدف)** يقضى القانون بحقوق وأولويات خاصة للمجتمعات المحلية فى استعمال الغابات. فللمجتمعات المؤهلة تملك حق حصد وبيع منتجات الغابات واخشابها وفقاً لمعايير مقرره **(المنافع)** وكى يصبح أى مجتمع مؤهلاً يجب عليه أن ينتظم فى "مجموعة من المستعملين" معترف بها قانوناً وأن يقوم بالإدارة فى منطقة الغابات المخصصة لها وبإعادة التشجير بها **(المسلك)**. [1]

المصدر : Forest Act 2049 (1993), §§ 30, 41-43; Forest Regulations 2051 (1995) §§ 39, *et seq.;* Buffer Zone Management Regulations 2052.

ملحوظة : أن كثيراً من البلدان آخذة فى وضع برامج حوافز وبرامج أخرى تركز على إشراك المجتمع فى المنافع المالية الناشئة عن الغابات المحمية و/أو أنواع معينة وأنظمة ايكولوجية معينة (أنظر مثلاً *discussions in* Gurung, C.P., *People and their Participation: New Approaches to Resolving Conflicts and Promoting Cooperation* (World Congress on National Parks, 1992); Kern, E. and T. Young, *Trends in*

[1] ظهرت شكاوى على أساس أن أراضى الغابات الأشد تدهوراً هى فقط الأراضى المتاحة بموجب هذا البرنامج

Forestry Law – Asia and the Pacific (FAO 1998) at 112-117; Lindsay, J.M., *Designing Legal Space: Law as an Enabling Tool in Community-based Natural Resource Management*, (Paper presented at the World Bank, International Workshop on Community-based Natural Resources Management, Washington, D.C., 1998); Young, T., *Trends in Forestry Law – Anglophone Africa* (FAO 1999); .)

وهناك عدد من البلدان الأخرى تستعمل أساليب أكثر مباشرة، بما فيها الترخيص بدفعات مباشرة لأنشطة إعادة التشجير وخدمات إدارة الغابات أو غيرها من المناطق المحمية وحيث أن هذه الممارسة تبدو مجرد استئجار هذه الخدمات وليس نظاماً لتقديم الحوافز، فلا تجرى هنا مناقشة هذه الأحكام بعد مجرد ذكرها.

المكان : الصين

موضوع التشريع : إدارة الغابات الكائنة على أراضى المجتمعات والأراضى الخاصة

وصف موجز : فى محاولة استعمال الحوافز للتشجيع على إعادة التشجير تقاعست الصين بتأثير عوامل تاريخية وأسوة بمعظم الحوافز على إعادة التشجير يدور برنامج الصين حول منفعة حالية قليلة نسبياً وينطوى البرنامج بدلاً من ذلك على وعد بالمنفعة من بيع الأخشاب أو من منتجات الغابات غير الخشبية فى المستقبل. وعلى الرغم من أن أهل الصين، من الناحية الثقافية يميلون إلى الاعتراف بقيمة المنافع التى تنجم على المدى الطويل فإن التدابير الماضية للحكومة مثل إعادة تخصيص الأراضى، قد تركت كثيراً من المواطنين على حذر من الحوافز الحكومية، خصوصاً فى الحالات التى ينقضى فيها زمن طويل بين الاستثمار (بإنفاق الوقت والجهد لإعادة التشجير) وجنى المكاسب من هذا النشاط. والحراجة هى مثل كلاسيكى على هذا الاستثمار الذى لا يؤتى أُكُله إلا بعد وقت طويل ؛ وفى بعض المناطق وأيضاً فى بعض الأنواع قد تمتد دورة النمو إلى خمسين أو تسعين سنة.

وقد اقترحت عدة أفكار لمعالجة هذه المشكلة وللتشجيع على إعادة التشجير على المستوى المحلى **(الهدف)**. من ذلك مثلاً استعمال الآليات المالية (العقود، الضمانات، ... الخ) التى تتم بين المجموعات والأفراد الخصوصيين وغيرهم وبين مؤسسة أو بين ضامن مستقل ينشأ بحكم قانونى. ومثل هذه الآلية يمكن أن توفر تأميناً مالياً أو تأميناً ملزماً من نوع آخر للمجموعات أو الافراد الذين يقومون بأنشطة حراجية فردية أو جماعية فسوف يضمن لهم ذلك أن تظل حقوق الملكية والفوائد التى يتلقونها سارية لمدة معينة (تكون طويلة بالقدر الكافى بما يسمح لهم بجنى قدر معقول من الربح من إعادة تشجيرهم أو جهودهم فى زراعة الاشجار، دون أن يشطوا عن مبادئ الإدارة المستدامة). وهذا الضمان أو التأمين **(المنفعة)** من شأنه – حسب ما هو مأمول – أن يشجع على الدخول فى برامج إدارة الغابات يقوم بها الأفراد والمجتمعات **(المسلك)**.

المصدر : *See* Young, T., *China, Mongolia, Myanmar, Vietnam: Legislative Support for the Transition of Forestry Activities to Market-oriented Operation* (FAO, 1998.)

المكان : منغوليا

موضوع التشريع : ثقة المستثمرين فى إدارة الأفراد لشئون الغابات

وصف موجز : هناك مشكلة نشأت عن انتقال "الاقتصادات المخططة" سابقاً إلى عملية فى الأسواق تتعلق بمشكلة الثقة فى المستثمر. ففى حالات كثيرة، بموجب الأنظمة المخططة كان لدى المزارعين ومستثمرى الغابات يقين بأن الحكومة سوف

تشترى جميع منتجاتهم من المحاصيل والأخشاب ومنتجات الغابات ما دامت المقادير داخلة فى حدود الخطة المركزية. والتحول إلى اتجاهات السوق شهد تآكلاً متزايداً لهذه التأكيدات (وفى بعض الحالات تلاشت هذه التأكيدات بسلطان) وكان ذلك مرده كلياً أو جزئياً إلى التحول إلى الاقتصاد السوقى. ونتيجة لذلك لم يعد لمستعملى الغابات إلا ضمان ضئيل أو لم يعد لديهم ضمان على الإطلاق عن مقدار وزمن حصولهم على أية منافع بل على عائد على استثمارهم. وبصفة عامة فإن المستثمرين الجدد المنتمين إلى البلدان المشاركة لا يكون لديهم إلا قدر ضئيل من راس المال للاستثمار ويحتاجون إلى إمكانية تعويلهم على الحصول على نوع من العائد على استثمارهم فى بحر مدة معروفة.

وفى الحالات التى لا يكون فيها توفر الثقة لدى المستثمر مشكلة بصفة عامة يمكن حلها عن طريق التشريع، يمكن إيجاد اساس تشريعى يتم شهره بطريقة تساند هدف تنمية القطاع الحراجى الخاص، باستعمال مبادئ مستدامة فى استغلال الغابات (**الهدف**) ويكون من المقترحات مثلاً إنشاء ضمانات قانونية محدودة، وايجاد اتفاقات بإعادة الشراء وغير ذلك من البرامج القانونية التى تسدى بعض التأكيد بجنى حد أدنى من العائد على الاقل (**المنفعة**) ومن المتوقع أن تشجع الضمانات الأفراد والمجتمعات والكيانات الناشئة فى مجال إنشاء الشركات على الدخول فى عملية الإدارة المستدامة للغابات. ومن مكونات استعمال هذا النوع من الضمانات الالتزام من جانب حائز الغابة بإعادة إنعاشها وإنعاش الأنظمة الايكولوجية والالتزام بممارسات قابلة للاستدامة (**المسلك**).

المصدر : *See* Young, T., *China, Mongolia, Myanmar, Vietnam: Legislative Support for the Transition of Forestry Activities to Market-oriented Operation* (FAO, 1998.)

١- مسائل حراجية أخرى

المكان : ترينيداد وتوباغو

موضوع التشريع : الحصاد والامتيازات الحراجية

وصف موجز : من شأن التغيرات المقترحة فى الهيكل الإدارى والتنظيمى فى ترينيداد وتوباغو أن تعالج بعض المشكلات المتعلقة بنظام زرع الغابات المملوكة للحكومة فى ذلك البلد. فبموجب النظام القائم صدرت تراخيص خاصة إلى القائمين بتشغيل عمليات الحراجة التجارية (وتشمل بصفة خاصة شركة شبة حكومية)[٢] تأذن لهم بحصد خشب التيك ما داموا يلتزمون بالمتطلبات العديدة التى تشمل ما يلى : (١) لا تقطع إلا الاشجار التى وضعت عليها علامة فى منطقة معينة ؛ (٢) دفع قيمة عن الأشجار التى تقطع ؛ (٣) الامتثال للوائح التى كانت تقضى بممارسات صديقة للبيئة فى الحصاد وفى نقل المنتجات من مكانها. ولم يتم تطبيق كثير من هذه المتطلبات بينما لم يتم تطبيق متطلبات أخرى إلا لمدة محدودة. وبصفة خاصة جرى قطع الأشجار التى لم تكن تحمل علامة ولم تكن قد جرى قياسها وتسجيها فى السجلات، وبذلك لم تكن تضاف حتى إلى الفاتورة، ومعظم الكيانات القائمة بالحصاد كانت متأخرة فى الدفع وكانت الأسعار التى تدفع عن الأخشاب المحصودة منخفضة إلى حد غير مقبول وقليل فقط من عمليات الحصاد كانت تمتثل لجميع متطلبات البيئة (مما أدى إلى تفشى الحت وغير ذلك من المشكلات البيئية). وكان **هدف** التشريع الجديد الاجبار على الامتثال لتلك المتطلبات.

---

2 – لا تناقش هذه الورقة وقع الحوافز المختلفة الناشئة عن استعمال الهيئات شبة الحكومية

وهناك اقتراحات جديدة تركز على عدم مقدرة الموظفين المسئولين عن الغابات الرقابة على الحصد غير المشروع سواء قبل مدة الترخيص أو اثناءها وعدم كفاءة الآليات القانونية فى الإجبار على تطبيق تقنيات الحصاد الملاءمة للبيئة. وكانت النتيجة إعادة نظر كاملة فى النظام لإصدار حقوق حصد خشب التيك وتطبيق هذه الحقوق.

ومن شأن الاقتراح أن يستبدل النظام الذى يقتضى تواجد الموظفين المسئولين عن الغابات لوضع العلامات اللازمة على الأشجار ولقياسها وتسجيلها (أى نظام تكون فيها الحكومة مالكة للأشجار إلى أن يتم قطعها) وبموجب هذا الاقتراح الجديد ستقوم الحكومة من خلال مزادات مفتوحة للمنافسة ببيع جميع الأشجار فى منطقة معينة إلى من سيملك الامتياز وذلك قبل أن تصل الاشجار بمدة طويلة إلى حجم الحصاد. وسيحصل صاحب الامتياز على امتيازه (**المنفعة**) بشرط ما يلى (**المسلك**):

(١) أن يكون مسئولاً عن إدارة الغابة إلى أن يرخص له بالحصاد . ويتضمن ذلك على وجه التحديد إيجاد دوريات ملاحظة فى المنطقة المعينة ومنع الحصاد غير المشروع من جانب الآخرين (ويكون ذلك فى مصلحة الامتثال للشرط (٢) ويسمح أيضاً بتفادى الخسارة (عن طريق السرقة) من ملكيته الخاصة).

(٢) لا يستطيع بدء الحصاد إلا إذا كان قد دفع جميع المال المستحق على شرائه لامتيازه.

(٣) لن يقوم بالحصاد إلا حسب جدول زمنى معتمد من الحكومة (لجعل المنفعة من الاشجار مرتفعة لأقصى حد (**منفعة** أخرى) بما يكفل أيضاً ايجاد غطاء حراجى مناسب واتخاذ القرارات بشأن تربية الغابات (مكونة من مكونات **الهدف**)).

(٤) يجب عليه أن يلتزم بمتطلبات الحصاد الصديقة للبيئة.

وينطوى الاقتراح كذلك على حافز سلبى قوى فكان من المهم مكافحة الممارسة القديمة التى تضرب صفحاً عن متطلبات الحصاد – وكانت هذه ممارسة يسهلها كون هذه المتطلبات يلزم تطبيقها عندما يستطيع صاحب الامتياز أن يحصل بسرعة على الأموال عن أشجاره (اى أن "يمسك بتلابيب الربح") وبموجب الاقتراح الجديد لن يسمح لأى صاحب امتياز لم يف بالمتطلبات المبينه فى (٢) ، (٣) ، (٤) أعلاه (**المسلك**) بالمساهمة فى مزادات المنطقة المعينة لعدد من السنوات (سحب **المنفعة** المستقبلية).

المصدر : Young, T., *Evaluation of Commercial Forest Plantation Resources of Trinidad and Tobago* (FAO 1994.)

أولاً قوانين وأغراض أخرى

١- المشاركة فى وضع جرد بالموارد الطبيعية والتنوع البيولوجى ووضع تقارير والقيام برصد لأنشطة الإدارة المستدامة.

المكان : ترينيداد وتوباغو

موضوع التشريع : رصد الحصاد المستدام

وصف موجز : فى سبيل مكافحة نزعة مصانع نشر الأخشاب إلى الإبلاغ عن مقادير أقل من الحقيقة من الأخشاب التى تناولتها العمليات **(الهدف)** هناك تشريع مقترح فى ترينيداد وتوباغو من شأنه أن يعطى كل صاحب مصنع نشر للأخشاب حقاً فى نسبة مئوية من عملية نشر خشب التيك فى السنوات القادمة مع تلقيه المعدات الخاصة اللازمة لشغل خشب التيك على النحو السوى. وحيث أن شغل أخشاب التيك هو أربح الأنشطة الخشبية فى البلد فإن الحصول على حصة من هذه السوق الخاضعة لتحكم الحكومة يكون **منفعة** رئيسية. وسوف يقوم حساب النسبة المئوية لكل صاحب مصنع نشر الأخشاب على نسبة حصة ذلك المصنع من إجمالى أشغال الخشب التى تم الإبلاغ عنها فى السنة السابقة، وبذلك يتم تشجيع ناشرى الأخشاب على إبلاغ المقدار الكامل للخشب الذى تعاملوا فيه (مع دفع الضريبة عليه)، فى سبيل رفع نسبتهم من المجموع المبلغ عنه إلى أقصى حد ممكن.

المصدر : Young, T., *Evaluation of Commercial Forest Plantation Resources of Trinidad and Tobago* (FAO 1994.)

١- الحوافز التى تؤثر فى التنوع البيولوجى والتنمية المستدامة

المكان : الولايات المتحدة (كولورادو)

موضوع التشريع : مشروعات الماء

وصف موجز : *الحوافز المناوئه*. من المسوح لحكومات الولايات أن تضع الشروط المتعلقة بمنح الحقوق المائية على المدى الطويل **(المنفعة)** بشأن التزام صاحب الحق بالقيام بالعمل اللازم نحو ايجاد مشروع أو خزان للمياه. وكان المقصود من هذا الحكم ايجاد حافز لإتمام مشروعات المياه الكبيرة فى الاوان المحدد لها **(المسلك)** وهنا كان الحافز فيه تضارب مباشر بالأهداف البيئية بأنه لم يكن يأخذ فى الحسبان احتياجات الأنظمة الايكولوجية الموجودة على ساحل الماء، وهى أنظمة يمكن أن تضيع بتأثير هذه المشروعات **(الوقع)**.

المصدر : 10 Colo. Rev. Stat § 37-92-305

المكان : تنزانيا

موضوع التشريع : تشجيع المنشآت المحلية

وصف موجز : *حافز مناوئ*. عندما قامت حكومة تنزانيا بالترخيص ببناء مدرج جديد للطائرات فى مطار دار السلام كان موضع تركيزه الأول أن يسفر هذا النشاط عن فائدة للعمالة المحلية والمنشآت المحلية إلى أبعد حد ممكن **(الهدف)**. وكان جزء من هذا الجهد يرمى إلى تبين الخدمات والسلع التى يمكن شراؤها محلياً والإعلان عنها فى وسائط الأعلام المحلية. وكان من هذه السلع الجير الذى يستعمل فى صنع الأسمنت وقد اكتشف أن الجير ينتج ويباع محلياً من مقيمين ريفيين فرديين وطلب منهم تلبية الطلب الكبير الناشئ عن مشروع المطار. وعرض الشراء **(المنفعة)** دفع هؤلاء المنتجين المستقلين إلى رفع مقدار انتاجهم إلى أقصى حد **(المسلك)** وكان هذا الوضع ينطوى على نزاع غير مباشر بين أهداف التنمية وأهداف البيئة. ولم تكن وزارة الصناعة مدركة للأساليب التى يعمد إليها منتجو الجير الريفيون، الذين كانوا يقومون

بحرق المرجان لإنتاج الجير. وهذه الزيادة فى الإنتاج زادت من الضغوط على أجراف المرجان فى المياه الساحلية على سواحل تنزانيا **(الوقع)**.

المصدر : Young, T., *Legislative Assistance Regarding the Management of Marine Resources and the Proposal to Establish the Mafia Island Marine Reserve and Legislation for Future Additional Reserves* (FAO, 1992).

المكان : الولايات المتحدة (كاليفورنيا)

موضوع التشريع : الطاقة البديلة

وصف موجز : إن قانون كاليفورنيا الخاص بالموارد العامة يقضى على وجه التحديد بأنه يجب على شركات الخدمات العامة أن تعطى أولوية للطاقة المستمدة من الموارد البديلة وأنه يجب عليها شراء مخرجاتها من صغار منتجى هذه الطاقة وبسعر ملائم جداً **(المنفعة)** والقصد **(الهدف)** من هذا الحكم اقلال الاعتماد على الطاقة الناشئة عن الماء وغيره من المصادر غير المفيدة للبيئة وينبغى أن يلاحظ أن الوقع الصافى لهذه الحوافز يتوقف على مدى الأسعار المستعملة فى التنفيذ. ولذا فإذا تغير السعر المستعمل قد تتغير تماماً الحوافز والوقع (أنظر Metropolitan Water District of Southern California v. Imperial Irrigation District, 80 Cal. App. 4th 1403 (30 May, 2000).)

المصدر : Cal.Pub.Res.Code § 25008 (see also Cal.Pub.Res.Code D. 16, Ch. 1, Art. 1, for discussion of other incentives (special loan programs, etc) offered for alternative energy.)

٣- الحوافز الجنائية على التنفيذ

المكان : فيتنام

موضوع التشريع : تطبيق قوانين الموارد الطبيعية

وصف موجز : *حافز مناوئ*. كان من المظنون أحياناً فى فيتنام - لطائفة من الأسباب - أن رصد الغابات والتفتيش عليها وأنشطة التطبيق فيها على المستوى المحلى إنما تجرى بدون تحمس. وكانت هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات ما لأن التطبيق الفعال كان يظن لازماً فى سبيل تحسين إعادة التشجير وحفظ الغابات والتنمية المستدامة **(الهدف)**.

وتحقيقاً لهذه الغاية قررت الحكومة أن حصة من جميع الجزاءات التى يحصلها المفتشون سوف تخصص مباشرة لجهاز التفتيش المحلى وتستعمل فى شراء معدات وسلع أخرى تحسن من ظروف العمل وتمكن المفتشين من القيام بمهامهم على نحو أفضل **(المنفعة)** وكان الغرض غير المذكور من هذا الحكم هو تشجيع المسئولين عن الغابات وغيرهم من موظفى التطبيق على اتخاذ مزيد من الخطوات فى سبيل التطبيق **(المسلك)**.

وكان لهذا الحافز أثر مناوئ مع الأسف. فعلى الرغم من أنه أدى إلى زيادة عدد المخالفين للقانون الذى جرى ضبطهم وعقابهم إلا أن هذه الزيادة لم تكن متوقعة . ويبدو أن مفتشى الغابات المحليين شعروا أن العدد الكبير من القائمين بتقطيع الأشجار بطريقة غير قانونية، سعياً إلى الربح التجارى، يصعب جداً الأمساك بهم وأن هذا الإمساك فيه خطورة كبيرة. ونتيجة لذلك ركز المفتشون جهودهم على ملاحقة أصحاب البيوت الصغيرة الفقراء لقطع أخشاب الحريق اللازمة للبقاء أو

لقطع الأعمدة اللازمة لصيانة أو بناء بيوتهم وبذلك فإن الحافز لم يؤد إلى أى تغيير فى مستوى النشاط الاشد ضرراً بالغابات ولا فى الأضرار التى لا تلحق بالغابات وإنما وضع ضغوطاً إضافية على بعض المواطنين الاشد فقراً فى البلد.

المصدر : (Specific citation unavailable) *see* Young, T., *China, Mongolia, Myanmar, Vietnam: Legislative Support for the Transition of Forestry Activities to Market-oriented Operation* (FAO, 1998.)

المكان : الولايات المتحدة

موضوع التشريع : سياسة فرض العقوبات

وصف موجز : إن قانون الولايات المتحدة الذى يفرض عقوبات صارمة على القائمين بالتلويث الذين تؤدى أفعالهم إلى إطلاق نفايات خطرة، يقتضى أيضاً من الشركات وغيرها التبليغ عن أى إطلاق لهم علم به أو يكتشفونه حتى إذا كان ناشئاً عن الشركة القائمة بالتبليغ نفسها. وهذا لازم لأن القائم بالتلويث كثيراً ما يكون هو الشخص الوحيد الذى يعلم أن نفاية قد أطلقت ويمكن أن تكون ضارة وذلك فى الوقت المناسب لمعالجة الموضوع أو لمنع الضرر. غير أن هذه السياسات فى شئون التبليغ تضع القائم بالتلويث فى موقف صعب لأنه إذا ما قام بالتبليغ سيكون معرضاً لعقوبات عن التلويث. ومن المعترف به بصفة عامة أنه، إذا لم يقم بالتبليغ، ستزداد مسئوليته كثيراً (الإضرار بالناس وبالممتلكات بسبب إطلاق المواد الخطرة).

بيد أن كثيراً من مسببى التلويث يغامرون بتحمل هذه المخاطرة بعدم التبليغ، آملين ألا يتم ضبطهم. وكثيراً من القائمين بالتلويث يبررون عدم الإبلاغ على أساس أنه من المطلوب منهم أن يقوموا فقط بالإبلاغ عن تلويث يعرفون حدوثه أو يكتشفونه وتبعاً لذلك قد يأخذون بسياسة تنطوى على تفاديهم أية خطوات قد تجعلهم يكتشفون حدوث التلويث. والحالة الناشئة عن ذلك تكون سلبية للجميع أى للأطراف الآتية :

- المقيمين المحليين (وكذلك التنوع البيولوجى) يتضررون لأنهم قد يتعرضون إلى ملوثات خطرة دون أن يعرفوا ذلك.

- وتتضرر الحكومة لانها لا تكتشف أمر التلويث وما يتصل به من مشكلات فى الوقت اللازم كى تفعل شيئاً بشأنه وتحد من الأضرار الناشئة.

- وتتضرر الشركة المسببة للتلويث لأنها ليس فقط تخاطر بمسئولية تحمل العقوبات لإطلاقها المواد الخطرة ولكن أيضاً لأنه فى حالة اكتشاف هذا الاطلاق ، (وهو أمر يكاد يكون لا مفر منه) فإن الشركة ستكون مسئولة عن :

  - العقوبات لعدم التبيلغ.

  - عن الأضرار بالأشخاص الآخرين وبالبيئة بترك المواد الخطرة حيث يمكن أن تؤثر فى المياه والمياه الجوفية والوسائط الأخرى.

  - عن زيادة تكاليف معالجة التلويث.

وفى سبيل تفادى هذه الحالة وإنقاص عدد القاء مواد النفايات الخطرة وفى سبيل زيادة سرعة التبليغ عن هذا الإلقاء والإستجابة له **(الهدف)** فإن وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة قد أخذت بـــ "سياسة تطبيق" تقضى بأنه إذا كانت شركة ماتقوم بمراجعات منتظمة لأحوال البيئة لتقييم ما إذا كانت هذه الأحوال متمشية مع القوانين البيئية، والاكتشاف اطلاقات النفايات الخطرة التى يمكن أن تحدث **(المسلك)** فعندئذ سوف تخفض العقوبات المتعلقة بأية إطلاقات قد تكتشف أو ستلغى هذه العقوبات **(المنفعة)** وذلك طبقاً لسلسلة من المعايير.

المصدر : USEPA, *Incentive for Self-policing: Discovery, Disclosure, Correction and Preventive Violations, Final Policy Statement*, 60 Fed. Reg. 66706 (Dec. 22, 1995).)

إن القائمة السابقة لا تتضمن أية أمثلة على حوافز على الاستثمار وذلك لأنه لم تكن لدينا إمكانية التوصل إلى معلومات محددة بشأن الحوافز على الاستثمار التى تفيد جهود الحفظ. بيد أننا نشتبه أن هذه الأمثلة موجودة فعلاً. ويمكن العثور على هذه الأمثلة وكذلك اكتشاف استعمالات أخرى غير متصلة بالحفظ (أى غير الحوافز)، للأدوات المالية المعمول بها فى سبيل الحفظ. ويمكن النظر فى طائفة أوسع من الحوافز وبمزيد من التعمق إذا ما أختارت اتفاقية التنوع البيولوجى توسيع نطاق هذا التكليف.